

دير سانت كاترين دراسة في تاريخه الحديث

للكنود
محمد محمد السروجي
أستاذ التاريخ الحديث المساعد
بكلية الآداب - جامعة الاسكندرية

لعل من أهم ما يميز تاريخ العرب، تلك المعاملة السمحة التي لقيها أهل البلاد المفتوحة على أيديهم . وقد حرص العرب بعد فتحهم مصر أن يسيروا في حكمهم لها وفق هذه التعاليم الاسلامية في معاملة أهل الذمة . فنحوا لغير المسلمين من أهل الكتاب الحرية في مباشرة حقوقهم المدنية والدينية دون ما ضغط أو اكراه ، ودون تدخل من قبل الحكومة أو الأهالي على السواء . بل ذهبوا في حرصهم على رعاية مصالح هؤلاء - وخصوصا رجال الدين منهم - إلى حد الإبقاء على ما كانوا يتمتعون به من امتيازات قبل الفتح ، وزادوا عليها .

كانت هذه هي سياسة العرب في كل الأمصار التي فتحوها ، ولم تكن قاصرة على مصر دون سواها . وفي ظل الحكم العربي ، وفي رحاب الاسلام، تمتع رجال الدين من أهل الذمة بكل احترام وتقدير . فقد تمت لهم التسهيلات اللازمة لمباشرة نشاطهم ، وبسطت عليهم الرعاية والحماية .

وفي فيافي مصر وقفارها انتشرت الأديرة المختلفة ، بعضها في الصحراء الشرقية والبعض الآخر في الصحراء الغربية ، والباقى في شبه جزيرة سيناء . ووجدت السلطات الحاكمة في مصر لزاماً عليها أن توفر لهؤلاء الرهبان الأمن والسكينة في تلك اليقاع الموحشة ، وأن تنظم العلاقة بينهم وبين جيرانهم من البدو وسكان الصحراء بما يكفل لهم الراحة وهدوء البال ، والتفرغ للمعبادة .

وعندما جاء الأتراك إلى مصر غازين في مطلع القرن السادس عشر ،
وفي عام ١٥١٧ على وجه التحديد ، رأوا الأبقاء على ما كان يتمتع به
هؤلاء الرهبان من امتيازات منذ الفتح العربي . خصوصاً وأن سلاطين بني
عثمان قد اعتبروا أنفسهم خلفاء المسلمين ، وأخذوا على عاتقهم تكلمة الدور
الذي قام به الخلفاء العباسيون من قبل . بل أن الدارس لتاريخ الحكم العثماني
للولايات التي خضعت لسيطرتهم ، يتبين بوضوح مدى ما كانت تتمتع
به الولايات المسيحية من امتيازات تحمّلها عليها الولايات العربية .

أما عن دير سانت كاترين (١) موضوع البحث ، وهو أحد الأديرة
العديدة المنبثقة في صحراوات مصر ، فقد بناه الأميراطور جستنيان في القرن
السادس الميلادي في قلب شبه جزيرة سيناء ، عند أقدم جبل موسى ،
حيث تلقى سيدنا موسى (عليه السلام) الوصايا العشرة . وقد أوقفت
عليه مزارع وبساتين داخل شبه الجزيرة وخارجها في مختلف بقاع مصر ،
بل وفي أجزاء أخرى من العالم مثل جزيرة قبرص وكريت وبلاد اليونان .

وقبل أن أدخل في تفاصيل هذا الموضوع ، يجب أن أقرر حقيقة لمستها
خلال دراستي لهذه الوثائق ، وهي أن معظمها - أن لم يكن كلها - في
مختلف عصور التاريخ - تدور حول موضوع واحد ، هو علاقة رهبان
الدير بالعربان أو بالحكومة .

(١) توجد بالدير مكتبة كبيرة تضم عدداً ضخماً من الكتب القديمة ، بعضها من سير القديسين
والآباء والتعاليم الدينية . هذا بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الوثائق تشمل مختلف مراحل التاريخ
بعضها يرجع للعصور القديمة ، والبعض الآخر للعصور الوسطى ، والجزء الأخير يتعلق بالعصور
الحديثة ، ويبدأ على وجه التحديد من الغزو العثماني لمصر في أوائل القرن السادس عشر إلى القرن
التاسع عشر ، ومقسمة إلى مجموعتين : الأولى وتشمل فرمانات من العهد العثماني ، وتشمل الأرقام
المسلسلة من ١٢٥ إلى ١٩٩ . والمجموعة الثانية يطلق عليها اسم معاهدات وتشمل الأرقام من ٢٠٠
إلى ٢٩٩ . وهذه الوثائق الحديثة هي التي كانت موضع الدراسة خلال زيارتي للدير في شريف
عام ١٩٦٣ موفداً من قبل جامعة الإسكندرية . وقد استمدت عليها اعتماداً يكاد يكون كلياً
في هذا البحث .

وإتماماً للفائدة فقد نشرت في ملحق هذا البحث عدداً من الوثائق بعضها منقول والبعض الآخر
مصور ، وجميعها وثائق أصلية .

ولهذا فإن مهمة الباحث - سواء رضى أم لم يرض - محصورة في هذا المحيط الضيق ، ومقصورة على هذا الموضوع دون سواه . فهما حاول الباحث الخروج من هذه الحلقة المضروبة حوله ، فأبى جهوده لا تكفل بالنجاح . ومجد نفسه في نهاية الأمر يعود من حيث بدأ . وبناء عليه فإن موضوع البحث هذا يكاد يكون قد فرض نفسه على فرضاً دون أن يكون لي حق الاختيار .

ومن الصعوبات التي تواجه الباحث في هذا الموضوع أن معظم الوثائق مكتوبة بلغة هي مزيج بين العربية الفصحى ولغة البدو ، ومليئة بالأخطاء النحوية والمجانبية . كما أن معظم الوثائق تكاد تكون صورة مكررة لبعضها البعض ، بألفاظها ، وعباراتها ، وموضوعاتها . ويترتب على ذلك ضياع جهود الباحث فيما لا طائل تحته ، فإن أي عدد من هذه الوثائق كاف وحده لالقاء الضوء على هذا الموضوع .

ذكرنا من قبل كيف اختار الإمبراطور جستنيان هذه المنطقة النائية الوعرة ، البعيدة كل البعد عن المناطق المأهولة بالسكان ، والتي تفتقر إلى أي مظهر من مظاهر العمران ، لبناء هذا الدير . ونظراً للاعتبارات الآتية الذكر ، كان لابد من إيجاد وسائل أو ضمانات لحمايته ، وتأمين سلامة نزلائه من الرهبان ، وتيسير سبل الحياة لهم ، خصوصاً وأن الدير يقع بعيداً عن مخاطر الأمن . ويمكن أن نقسم هذه الضمانات إلى شطرين : الأول ويتعلق بتنظيم علاقة الدير بالحكومة . والشرط الثاني يختص باقرار العلاقة بين رهبان الدير والقبائل البدوية الضاربة في شبه الجزيرة ، فيما حول الدير أو بالقرب من البساتين التابعة له .

فاذا تناولنا الشرط الأول من هذه الضمانات ، وهو الخاص بما أصدرته الحكومات التركية المتعاقبة - منذ احتلالها مصر - من قوانين تنظم العلاقة بينها وبين رهبان الدير وتمنحهم من التسهيلات ما ييسر عليهم سبل العيش والاقامة في هذه البقاع النائية الوعرة ، نجد أن هذه الضمانات قد وردت تبعاً في القرارات المتعاقبة التي أصدرها السلاطين العثمانيون منذ السلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠ م) .

وأقدم القرمانات المحفوظة بالدير والتي تلقى كثيراً من الضوء على هذا الموضوع ، الفرمان الصادر من السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦م) الذي يشير فيه الى المرسوم السلطاني الأول الصادر من والده السلطان سليم من قبل ، وكذلك الى المراسيم والأوامر الشريفة الصادرة الى الرهبان قديماً من الخلفاء الراشدين والملوك والسلاطين .

وهذا الفرمان يعطينا صورة واضحة لما كانت عليه العلاقة بين الدير والحكومة العثمانية ، ويوضح لنا أيضاً ما كان يتمتع به الرهبان من امتيازات . ومن دراستنا له يمكننا أن نستخلص النقاط الآتية :

(أولاً) أن هؤلاء الرهبان قد أعفوا من دفع الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية بمختلف صورها ، «وبأن يحملوا في المساحات بالحقوق والرسوم والأحكام والمفاسم والأعشار والمقاطعات على بساطتهم وكرومهم وثمارهم ونخلهم وزيتونهم وحقولهم بالبلاد المصرية والشامية والطرابية والطرورية ، وبأنهم لا يعارضوا في أوقافهم وبيوتهم وكرومهم ومزارعهم في جزيرة أفریطش (١) وجزيرة قبرص (٢)» .

ومن هذا يتضح أن الدولة العثمانية قد أعفت ممتلكات الدير من البساتين المنتجة لمختلف أنواع الثمار من كل الضرائب المفروضة عليها . ولم يقتصر هذا الاعفاء على مصر وحدها ، بل امتد حتى شمل كل المناطق الخارجة عن حدود مصر ، والخاضعة للحكم العثماني ، مثل الشام وطرابلس وجزيرتي كريت وقبرص (٣) .

(ثانياً) تمتع الرهبان بالاعفاء من الرسوم الجمركية أيضاً ، على كل ما يرد اليهم من صدقات وندور عينية ، فنص الفرمان على «أن يساحروا بالحقوق والرسوم الديوانية على الأصناف الواصلة اليهم من الندور والصدقات

(١) جزيرة كريت .

(٢) جزيرة قبرص .

(٣) وثيقة رقم ٢٢٢ بدون تاريخ ووثيقة رقم ١٤١ بتاريخ ١٠ ربيع أول ٩٧٠

(٧ نوفمبر سنة ١٥٩٢) فرمان سطان إلی جمیع البنادر بشأن رهبان دیر سانت کاترین .

من النهر من طريق البحر الملح والعلب بالثغور الاسلامية (١) سكندرية ورشيد ودمياط والنهرلس وبولاق وقطيا وغزة ويافا وبيروت وصيدا واللاذقية وسائر الثغور الاسلامية المعصومة بالدينار المصرية والثامية صادراً ووارداً ، وبخلاص ما لهم من الحقوق الشرعية ممن عليه حكم القانون الشرعي» .

(ثالثاً) أن هذا الفرمان لم ينسخ ما قبله من الفرمانات ، وإنما أكدها ونص على وجوب رعايتها وتطبيق ما جاء بها . هذا بالإضافة إلى تعهد السلاطين العثمانيين بحماية الرهبان والذود عنهم عملاً بمعاليم الدين الاسلامي الحنيف . « وقد رخصنا باعتماد ما بيدهم من الرسوم الشريف الصادر لهم عن والدنا (السلطان سليم الأول) المتضمن لذلك ، واستمراره على الحكم المشروع فيه والعمل به وعدم العدول عنه ، وبأن يكونوا محميين مرعيين على الدوام وذمتهم محفوظة بدمية الاسلام على الحكم المرعي والقانون المرعي لا يمسهم سوء ولا ضرر .»

(رابعاً) يدخل في نطاق الدير المسجد المشيد بداخله ، ويقال بأنه يرجع إلى عهد عمر بن الخطاب . ولهذا المسجد مدنه وخدام يقومون على أمره لأداء شعائر الاسلام . وكان على الدولة العثمانية أن تهتم بأمر هؤلاء أيضاً ، وأن ترعاهم كما ترعى الرهبان .

وحدث أن تعرض هؤلاء السدنة لبعض المقايضات ممن لا ينتون إلى الدير بصلة ، فلما علم المسئولون في القاهرة بهذا الأمر ، أصدروا أمرهم إلى أغات قنعة الطرر (قائد القوة العسكرية بالطور) بأن يعمل بكل حزم على وضع حد لها ، وشددوا عليه بمراعاة هذا الأمر بكل دقة . وبما جاء بهذا الأمر أن رهبان دير طور سيناء أعرضوا لحضرتنا مضمونه من قديم الزمان ومن زمن حضرت سيدنا عمر بن الخطاب رضی الله عنه ورضی عنا من داخل الدير المذكور جامع شريف وأتمته

(١) هكذا في النص بدون ألف .

ومؤذنيه وسائر أرباب شعابره جاريتين وموجودين بموجب البراءة الشريفة السلطانية وحجة شرعية متصرفين له . ولكن في هذا الآن بعض جماعة ليس لهم تعلق به بطريق الضرر فضولاً قد تعرضوا لخداع الجامع المذكور وللرهبان المذكورين ظلماً وعدواناً ، وحين أعرضوا أحوالهم لحضرتنا قد فوضنا أمرهم إلى مولانا قاضي عسكر أفندي بمصر المحروسة .. فلأجل ذلك قد حرر هذا البيورلدي (أمر أو مرسوم) من طرفنا وأرسل اليكم ، فحان وصوله أمرناكم بإجراء هذا الأمر الشريف ، ولم أحد يتعرض لخداع الجامع المذكور ولا للرهبان المذكورين . وفيما بعد لا تدعوا أحدا يتعرض لهم بخلاف الشرع ، ولم تحوجوا لإصدار بيورلدي ثانياً في شأن ذلك ويسجل هذا البيورلدي في دفاتر القلعة ، وفي سجلات ويعطى لهم حجة شرعية ويبقى بأيديهم تمكناً والحد ثم الحد من المخالفة والعناد (١)

وكان لهذه الرعاية التي وجدها الرهبان أثرها في نفوسهم ، فسجلوا هذه المعاملة الحسنة التي كانوا يلقونها في كتاباتهم التي أرسلوها إلى السلطان العثماني (٢) .

(خامساً) بلغ من حرص ولاية مصر على توفير الطمأنينة والاستقرار لهؤلاء الرهبان أن محمد علي عندما أخذ على عاتقه إخضاع الثورة الوهابية ، أن اقتضت طبيعة التحركات العسكرية وجود عدد كبير من الجنود يشبه جزيرة سيناء ، فسبب هذا الأمر شيئاً من الخوف والانزعاج لهؤلاء الرهبان . فلما أحس محمد علي بذلك أصدر مرسوماً (٣) يهدىء من روعهم ويؤمّنهم على مصالحهم وديارهم جاء فيه :

(١) بيورلدي صادر من ديوان مصر المحروسة إلى قنوة المرافقين والحارسين وأغات قلعة الطور وكهنايه وسائر أحيائه وانقاره في ٢٠ رجب سنة ١١٢٠ (١٥ أكتوبر سنة ١٧٠٨)

(٢) فرمان مؤرخ في ٢٠ صفر سنة ١١٤٠ (١٠ سبتمبر ١٥٢٣) بالنسبة حل مشايخ العربان بزعاية شئون الدير .

(٣) مرسوم شريف من ديوان مصر المحروسة إلى قنوة الملة المسيحية وعمدة الطائفة اليسوية سكان الدير بجبل سيناء في جمادى ١٢٢٨ (مايو - يونيو ١٨١٣) .

« صدر المرسوم الشريف الراجب القبول وانتشريف والاتباع من ديوان مصر المحروسة إلى قدوة الملة المسيحية وعمدة الطائفة العيسوية الرهبان سكان الدبر بجبل سينا ختمت عواقبهم بالخير والرشاد تحيطون علماً أنه قد طرق مسامعنا حاصل عندكم خوف وزعل مخصوص قدوم العساكر المرصلة إلى الحججاز ، والحال أننا لا نرضى الا كامل راحتكم واستراحتكم في محل مواطنكم بالدبر بجبل سينا وتكونوا مطمئنين ومستريحين من هذا التقبيل وعليكم أمان الله تعالى وأمان رسوله ثم أماننا السعيد . ولم تخشوا من شئ حمله كافية ولم أحد يتعرض لكم بوجه من الوجوه ويكون لكم الحماية والصيانة في دبركم محل وطنكم بجبل سينا ولم تخشوا من شئ مطلقاً ، فباء على ذلك أصدرنا هذا المرسوم الشريف فعند وصوله اليكم يكون العمل بمضمونه وبمقتضاه واعتمده غاية الاعتماد ».

وكان أمر حماية الدبر موكولة إلى حاكم تعيينه الدولة العثمانية أطلقت عليه الوثائق في بعض الأحيان اسم « الحاكم الشرعي بالطور المبارك » . وفي أحيان أخرى تشير إليه باسم « أغات قلعة الطور » . وفي حقيقة الأمر فإن التسمية الأخيرة تعتبر أكثر انطباقاً من الأولى ، نظراً لأن حاكم الطور كان عادة من الضباط الأتراك . ولم يكن أمر اقرار الأمن في شبه الجزيرة موكولا إلى قوات الجيش بقدر ما كان ملقى على عاتق قبائل العربان التي تسكن شبه الجزيرة . فشايخ القبائل مسئولون أمامه مباشرة عن كل انحلال بالأمن والنظام في سينا ، وخصوصاً ما يتخلق منها بالدبر .

(سادساً) حدث أن تقدم الرهبان بشكوى إلى السلطان العثماني من توافد اليهود على شبه جزيرة سينا في موسم الحج ، وفي غيره ، وأن هؤلاء اليهود لا يغادرون شبه الجزيرة بعد انتضاء حوائجهم ، وإنما يقيمون بها هم وأسره . ولما كان هذا الأمر يثير مخاوف الرهبان من ناحية ، ومن ناحية أخرى فهو يخالف الأوامر السلطانية التي تحرم على اليهود سكنى شبه الجزيرة

بأى حال من الأحوال . ولهذا فقد أصدر السلطان العثماني أوامر مشددة إلى حاكم الطور بأن يمنع اليهود من ذلك كل المنع . . ومنع اليهود من التعدي بما يخالف الشرع والقانون ، وألا يعودوا للطور ولا يخالفوا العادة . (١)

ومن الواضح أن هذا التصرف من الملائين العثمانيين له ما يبرره ، فأطاع اليهود في هذه المناطق قديماً ، وأن السماح لهم بالأقامة فيها أخطار جسيمة .

بل لقد طالب اليهود في أواخر القرن التاسع عشر انجلترا أن تمنحهم شبه جزيرة سيناء لاتخاذها وضاً لهم ، قبل أن يطالبوا بفلسطين ، ولكن هذا المسمى لم يكفل بالنجاح . ويبدى الدكتور حاييم وايزمن (أحد زعماء الصهيونيين) أسفه لفشل المسمى لأن شبه جزيرة سيناء - في نظره - مكان مناسب لتوطيد أقدام اليهود فيه نظراً لاتصاله جغرافياً بفلسطين ، ويمكن اتخاذه نقطة ارتكاز للنشاط الصهيوني في المناطق المحاورة (٢) .

وأقرب مثل لهذه الأطماع اليهودية العدوان الثلاثي على مصر في سنة ١٩٥٦ واحتلال شبه جزيرة سيناء . هذا بالإضافة إلى أن أهداف الصهيونية هي الوصول محدود إسرائيل من النيل غرباً إلى الفرات في الشرق . وهذا بطبيعة الحال يتطلب أن تكون شبه الجزيرة داخله ضمن حدود الدولة التي يحلمون باقامتها في يوم من الأيام .

أما الشطر الثاني من الضمانات فهو ما يتعلق بتنظيم العلاقة بين رهبان الدير والعربان بشكل يكفل الطمأنينة والهدوء للمقيمين في الدير ، وبحقق مصالح العربان في نفس الوقت . وكانت الحكومة طرفاً ثالثاً في كل اتفاق يعقد بين الطرفين لتنظيم المعاملات بينهما ، ولتكون بمثابة الضامن والرقب على تنفيذه وتطبيقه .

(١) وثيقة رقم ١٤٩ فرمان بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ٩٨٩ (٢٧ يونيو ١٥٨١)

وثيقة رقم ١٥١ فرمان بتاريخ ٢٠ صفر سنة ٩٩٠ (١٦ مارس ١٥٨٢)

وثيقة رقم ١٦٠ فرمان بتاريخ ٢٠ ذو القعدة سنة ٩٩٢ (١٣ نوفمبر سنة ١٥٨٥)

(٢) Weisman Dr, Trial & Evror P. 223

ومن الملاحظات الهامة التي تثير انتباه الباحث أن هذه الاتفاقيات - أو المعاهدات كما أطلقت عليها الوثائق - تعد بالعشرات ، وجميعها تكاد تكون صورة مكررة للاتفاقيات الأولى التي عقدت بهذا الخصوص . ويرجع السبب الأساسي في كثرة (١) عددها أنه كلما جد حادث معين بمس مصالح الرهبان من بعيد أو قريب أسرعوا بالشكوى إلى حاكم الطور وإلى السلطان العثماني نفسه لرفع الضيم عنهم . وفي هذه الظروف كان الحاكم يقوم بعقد اجتماع بين مندوبي الرهبان ومشايخ القبائل الصاربة بشبه الجزيرة ويعرض موضوع الشكوى على بساط البحث ، وكثيراً ما كان مندوبو الرهبان يتقدمون إلى الحاكم بما تحت أيديهم من فرمانات عديدة تؤيد وجهة نظرهم وتثبت حقوقهم المتوارثة ، وتوضح الامتيازات التي يتمتعون بها .

ولا ينفض المجلس قبل أن يوقع مندوبو الطرفين على اتفاقية جديدة تؤكد الاتفاقيات القديمة وتدعمها .

وإذا نظرنا إلى هذه المنازعات ، أو المضايقات بمعنى أصح ، التي كانت مشار شكوى الرهبان لجدها تافهة لا تستوجب اجتماعاً أو نستلعي عقد اتفاقية جديدة . بل كان من الممكن أن يكتفى بتوقيع العقاب على مرتكبها دون ما جلبة أو ضجة . ولكن يبدو أن حاكم الطور كان يخشى أن ينهم بالتقصير في حق الرهبان إذا لم يتم هذا العمل . وفي نفس الوقت فهو يظهر مدى اهتمام الدولة بتوفير أسباب الراحة وانطمأنينة لهؤلاء الرهبان . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فجمع مشايخ القبائل بين الفينة والفينة لبحث مثل هذه الحوادث يشعرهم بمدى يقظة حاكم الطور ، ويمس هؤلاء المشايخ بصورة أو بأخرى بقوته وخطوته . ومن ناحية ثالثة فهو يرضى من ناحية المظهر والشكل رهبان الدير ويطمئنهم على مصالحهم .

ويمكننا أن نحمل الخدمات التي كان مشايخ العربان يقومون بأدائها للدير في النقاط الآتية :

(١) تحمل هذه المعاهدات أرقاماً متسلسلة من رقم ٢٠٠ إلى ٢٦٦ وكذلك بعض الوثائق الأخرى التي تفتتها المجموعة من رقم ١٢٥ إلى رقم ١٩٩

(أولاً) المحافظة على الدير وحماية أرواح الرهبان من أى اعتداء . وكذلك تمتد هذه الحماية إلى الزائرين والمترددين عليه . فقد نصت الاتفاقيات على « أن جماعة العربان يحفظون دير طور سينا جبل ميدنا موسى ورهبانه القاطنين فيه والمترددين اليه من زوار المسلمين والنصارى » (١) (ثانياً) أن يقوم العربان بالمحافظة على كل ما يتعلق بالدير « من الكنائس والبساتين والنخيل بالجبل وبوادي فاران وبساحل الطور بأنفسهم وبمن يستعينون به ليلاً ونهاراً وصباحاً ومساءً » (٢) .

(ثالثاً) القيام بمرافقة الزائرين والمترددين على الدير ، ونقل (٣) ما يحتاج اليه الدير من مؤن وحطب وثمار بالأجر (٤) الذى يحدده الرهبان . فنصت القرارات على « أن شيل الغلال المترجحه إلى الطور بالأجرة من مصر إلى الدير الكيئة (الكائنة) بالطور فأن شيلهم على العربان المشهورين بهم ووقع ما بينهم عقود قديمة وشروط من قديم الزمان ما بين التريقين . وإذا حصل عجز أو نقصان في الغلة أو خلافه في المشيل يسجن العربان في سجن الجوانية حكم القوانين السابقة » (٥) .

(رابعاً) للرهبان الحق في استخدام خفراء من العربان لحراسة بساتين العنب (الكرم) في مقابل ما يمنحونهم اياه من دقيق وثمار وزيت بعضها يوسى والبعض الآخر مستوى ، وأن هذه المقادير التى تصرف لهم والتي ورد ذكرها في الوثائق تعطينا مثلاً واضحاً لما كان يتقاضاه هؤلاء العربان نظير قيامهم بتلك الخدمات . فكان لخفراء الكرم الثلاث في كل يوم ثلاث رغيفان خبز صبيحة ولمن من عيش الراهب باطية طبيخ وقت الغدا ، ولمن أيضاً في

(١) وثيقة رقم ١٢٦ أمر سلطان بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى سنة ٩٣٤هـ (١٤ فبراير ١٥٢٨) وثيقة رقم ١٢٧ فرمان بتاريخ ٢٠ صفر سنة ٩٤٠هـ (١٠ سبتمبر ١٥٢٣) وثيقة رقم ٢٠٠ فرمان بتاريخ ١٠ جمادى الأولى سنة ١٠٨٣هـ (٣ سبتمبر ١٦٧٢) (٢) الوثائق السابقة .

(٣) وثيقة رقم ٢١٧ بتاريخ ١ ربيع أول سنة ١١٦٤هـ (٢٨ يناير ١٧٥٩)

(٤) وثيقة رقم ١٧٧ من ديوان مصر إلى مشايخ العربان بتاريخ جمادى ١٢٢٨هـ (مايو يوليو سنة ١٨١٢) .

(٥) وثيقة رقم ١٧١ من ديوان مصر إلى مشايخ العربان سنة ١١٨٩هـ (٢/١٧٧٣)

العصر قدح ونصف دقيقتين ، ونصف قدح عدس ، وإذا لم يوجد عدس يأخذوا عوضه قمح أو دقيق أو فول وفنجان زيت . وإذا لم يوجد زيت فيأخذوا عوضه سمن . وأيضاً معلومهم في سنة ثلاث وبيات تمر واحدة جامعي واحدة مروى ، واحدة أصفر ، وثلاث تين بلح ، واحد جامعي ، واحد مروى واحد أصفر (١) .

هذا بالإضافة إلى عدد آخر من العربان كانوا يستخدمونهم في القيام بتنظيف الدبر ، وعمل الخبز ، وبعض الأعمال الأخرى التي يكلفون بها . ورغم هذا التعاون الذي تجلّى في أكثر من مجال بين الرهبان والبدو ، فلم يمنع هذا حدوث بعض ما يكدر الصفو بين الطرفين .

وممكننا أن نحصر الموضوعات التي كانت مثار شكوى الرهبان في النقاط الآتية :

(أولاً) اطلاق راحة الرهبان عن طريق الشوشرة التي كان يقوم بها بعض البدو والتي عبروا عنها في الوثائق بعبارة (التشويش) ، فقلما تخلوا وثيقة من الوثائق في مجموعتي الترمينات والمعاهدات اللتين أشرنا إليهما في حاشية هذا البحث من هذه العبارة . ففي إحدى هذه الترمينات يشدد السلطان العثماني على المسئولين في مصر « بمنع العربان من الدخول إلى ديارهم والتشويش عليهم » (٢) .

وقد حددت الاتفاقيات التي عقدت بين ممثلي الرهبان ومشايخ القبائل لتنظيم العلاقة بينهم ، نوع العقوبات التي توقع على كل بدوي يرتكب عملاً من شأنه إلحاق الضرر بالدبر وبساكنيه . (فالتشويش) مثلاً عقوبته أن يقدم مقرفه حلاً إلى شيخ القبيلة كعقوبة جزاء فعلته ، « وأنه متى مد أحداً يده من العربان إلى راهب وأخذ منه شيئاً أو شوش عليه إن كان في طريق أم في موضع غيره كان عليه إلى شيخ العرب حمل » (٣)

(١) وثيقة رقم ٢٠٢ بتاريخ ٥ جمادى الأولى سنة ١٠٨٩ هـ (٢٥ يونيو سنة ١٦٧٨)

(٢) وثيقة رقم ١٢٤ فرمان بتاريخ ٦ ذي القعدة سنة ٩٣٠ هـ (٥ سبتمبر ١٥٢٤) .

(٣) وثيقة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٠ جمادى الأولى سنة ١٠٨٣ هـ (٢ سبتمبر سنة ١٦٧٢)

بل ذهب القانون العرفي إلى أبعد من ذلك المدى فنص في موضع آخر من الوثيقة أن « من يحصل منه الحرمة أو أذا (أذى) أو تشويش على الدير المذكور أو على رهبانته المقيمين به والمترددين إليهم زوار المسلمين والنصارى وحبس بسبب ذلك ومات في الحبس ليس لهم على الرهبان طلب » (١) .

(ثانياً) حصرت مآثر أنواع المخالفات التي عدها الرهبان اعتداء على حقوقهم ، ووضعت لها عقوبات مختلفة تتراوح بين الغرامة العينية والتجديدية والحبس . واتفق الطرفان على احترامها .

والغرامة العينية غالباً ما تكون من الأبل ، وتتفق مع جسامه الجرم وتتراوح بين جمل واحد وخمس جمال .

وإذا قتل أحد الرهبان عمداً كان على القتيل أن يقدم لشيخ العرب فدية ألف دينار من الذهب (٢) .

كذلك شددت العقوبة على كل من تسول له نفسه أن يقتل أحد زوار الدير من المسلمين أو النصارى وإذا ما حدث ذلك كان على شيخ العرب احضار الجاني وتقديم ألف دينار من الذهب إلى ديوان الذخيرة (٣) .

(ثالثاً) إذا تعرض الدير لهجوم من قبل البدو بقصد هدمه أو تخريبه أحل الرهبان دم هؤلاء المهاجمين دون لوم أو تريب (٤) ، وزيادة في الحرص على حماية أرواح الرهبان ، ونظراً لأن تعاليم دينهم تأتي عليهم حمل السلاح فقد أبيع لهم استخدام أفراد مسلحين للدفاع عنهم ضد المعتدين ، ومنحهم القانون حق إطلاق النار عليهم وقتلهم إذا دعت الضرورة إلى ذلك (٥) .

وبخلاصة القول فإن العلاقة بين الدير والهيئات المحلية الرسمية كما تبدو لنا من دراسة الوثائق ، كانت علاقة طيبة تقوم على الود والاحترام المتبادل.

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) وثيقة رقم ١٩٧ بتاريخ ٢٧ شبان سنة ١٠٥٣ هـ (١٠ نوفمبر سنة ١٦٤٣) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

بمناقيرها وأرجلها الجوز المحشو مشاقة ونفطا ، ثم تطلق هذه الطيور لتتحط على رؤس الجبال فتشتعل النيران في كل مكان .

وكان الملوك وبالغون في اتخاذ أسباب النهو والتقصف في هذه الليلة ويفد الشعراء عليهم بقصائد المديح .

وكان بديع الزمان الهمداني ممن ينكرون على المسلمین الاندفاع في تيار القوس ويتحصنون ضدّهم في كل مناسبة . ومن ذلك رسالته في ذم السدق التي يقول فيها :

« هذا هو العيد ، وذلك هو الضلال البعيد ، إنهم يشبون نارا هي موعدهم ، والنار في الدنيا عيدهم ، والله انى النار يعيدهم ... أن عيد الوقود إلك وإن شعار الناس لشعار شرك ، وما أنزل الله بالسدق سلطاناً ولا شرف نيزوزا ولا مهرجاناً . وإنما صب الله سيوف العرب على قروس العجم لما كره من أديانها وخط من نيرانها .. الخ ..» (١) .

ولأعلام الأماكن الفارسية ذكرها في الشعر العربي . ومن هذه الأماكن شعب بوان . وأشهر ما يشير إليه من الشعر العربي قصيدة المتنبي التي مدح بها عضد الدولة وهي :

مغاني الشعب طيباً في المغاني	ممنزلة الربيع من الزمان
ولكن انفتى العربي فيها	غريب الوجه واليد واللسان
ملاعب جنّة لو سار فيها	سليمان لسار بستر حسان
طبت فرساننا والحيل حتى	نخيت وإن كرم من الحوان
غدون نفص الأغصان فيه	على أعراقها مثل الجمان
فمرت وقد حجبت الشمس عنى	وجئت من الصياء بما كفاني

(١) اتيتية - من ٢٤٩ ج ٤

وألقى الشرق منها في ثيابي
لها ثمر تشير إليك منها
وأمواء يصل بها حظها
ولو كانت دمشق ثني عناني
يلنجوجي مارفعت لضيف
يحمل به على قلب شجاع
منازل لم يزل منها خيال
إذا غنى الحمام الورق فيها
ومن بالشعب أحسوج من حمام
وقد يتقارب الوصفان جداً
يقول بشعب بوان حصاني
أبوكم آدم سن المعاصي

دقائقاً تفر من البنان
بأشربة وقفن بسلا أوان
صليل الخسلي في أريدي الغواني
ليبق الشرد صفي الجفان
به اتسيران نسدي اللخان
ويرحل منه عن قلب جيان
يشهي إلى النوبندجان
أجبتمه أغاني الفيسان
إذا غنى وناح إلى البيان
وموصوفاهما متاعدان
أعن هذا يار إلى الطعان
وعلمكم مفارقة الجنان(١)

وبوان بالفتح وانتشيد علم على ثلاثة أماكن أشهرها شعب بوان ببلاد فارس ويقع في الطريق بين أرجان والنوبندجان وهو أحد حضان الدنيا لكثرة أشجاره، وتنوع أطيّاره، وتدفق مياهه، وطيب رياحيه، واختلاف ثماره وفواكه. وحسبنا أن نؤمن في قصيدة المتنبي وما بها من الوصف والتصوير. ويذكر ياقوت عن المبرد أنه مر بشعب بوان فقرأ على شجرة به:

إذا أشرف الخزون من رأس تلة
والأباه بطن كالحريز مسه
وطيب ثمار في رياحين أريضة
فإن الله ياريج الجنوب تحملي
على شعب بوان استراح من الكرب
ومطرده مجرى من البارد العذب
على قرب أغصان جناها على قرب
إلى أهل بغداد سلام فتي صب(٢)

ومن البلاد التي كثر ذكرها في شعر المشاركة بخاري، وهي إحدى العواصم الإسلامية الشهيرة ولم يكن جرحها من الأجواء التي تشجع على طول الإقامة والمكث فيها ولذا يقول الشاعر:

(١) ديوان المتنبي .
(٢) سجع البلدان .

أقمنا في بخارى كارهينا ونخرج أن خرجنا طائعيناً
فأخرجنا إله الناس عنها فإن غلنا فلنا ظالمونا (١)

وفي الجزء الرابع من الأبيات كثير من الأشعار المتصلة ببخارى .

وللشطرنج ، اللعبة المعروفة ، نصيب في الشعر العربي . ونحن ارتبط
ذكره بذكر الشطرنج شاعر من شعراء بخارى وأدبائها وهرأبو القاسم الكسروي
وكان أبو القاسم يكره الشطرنج ويذمها ويغضن لاعبيها . وله فيها أقوال
ظريفة فكان يقول : لا ترى شطرنجياً غنياً الا بخيلاً ولا فقيراً الا ظملياً
ولا تسمع نادرة باردة الا على الشطرنج فاذا جرى ذكر شيء منها قيل
جاء الزمهرير ولا يتمثل بها الا فيما يعاب ويذم ويكره ، وإذا كان مع
الغلام الصبيح المليح رقيب ثقيل قيل معه فرزان (٢) بيدق (٣) ، وإذا
استحق قدر الانسان قيل كأنه بيدق ولا سيما إذا اجتمع فيه قصر القدر
وصغر القدر كما قال الناجم :

الا يا بيدق الشطرنج في القيمة والقسامة

وإذا ذكر وقوع الانسان في ورطة وهلكة على يد عدو قيل كما قال
عبد الله بن المعتز وأجاد :

قل للشقى وقعت في الفخ أودت بشاهك (٤) ضربة الرخ (٥)

(١) الأبيات - عن ٦٨ ج ٤ .

(٢) ، (٣) البيدق وجمعه بيدق وبيادقة عرب بيد ، بياده وهو الجندي الراجل . وفيه يقول
الفرزدق :

متحك ميراث الملوك وتساوهم وأنت لدرعى بيدق في البيادق

احتقاراً لشأنه لأن البيدق وهو الجندي الراجل لا يستطيع أن يؤثر في درعه . وفرزان وفرزين
ما على البيدق من قطع الشطرنج . ويقال تفرزان البيدق أي صار فرزان يضرب الوضوح يرفع نفسه
خوق قدره .

(٤) اتشاه - الملك ، ومن قطع الشطرنج .

(٥) الرخ - طائر وهمي ، ومن قطع الشطرنج .

وإذا روى طفيلي يسيء الأدب على المائدة قيل انظروا إلى يد الكشاحان
كأنها الرخ في الرقعة.... وإذا ذكر وضع ارتفع قيل كما قال أبو تمام

قل لي متى فرزنت سر عنة ما أرى يسا بيسدق(١)

والشطرنج لعبة ليست فارسية الأصل لأنه من اختراع الهنود ، وأمكن
أسماء قطعها واصطلاحات لعبها تغلب عليها الفارسية . والفرس هم الذين
نقلوها إلى العرب . وكان الهنود عندما اخترعوها يظنون أن إن يقدر على فك
رموزها أحد ، فأهداها ملكهم إلى كسرى أنوشروان وشرط على نفسه
أن يدفع الضريبة عن بلاده كل عام للفرس إذا استطاعوا أن يذكوا رموز
هذه اللعبة . وكان واثقاً أنه إن يدفع . ولجأ كسرى إلى حكيمه المشهور
برزجهر الذي عكف على دراسة هذه اللعبة مدة حتى استطاع أن يفهمها
ويعرف سرها ويفطن إلى كيفية تحريك قطعها . وكانت اللعبة تدور حول
الجيش في ميادين القتال وتصوير حركاتها .

طه زيدا

(١) البيهقي - ص ٧٨ ج ٤

دير سانت كاترين دراسة في تاريخه الحديث

تذكور
محمد محمود السردوي
أستاذ التاريخ الحديث المساعد
بكلية الآداب - جامعة الاسكندرية

لعل من أهم ما يميز تاريخ العرب، تلك المعاملة السمحة التي لقيها أهل البلاد المفتوحة على أيديهم . وقد حرص العرب بعد فتحهم مصر أن يسيروا في حكمهم لها وفق هذه التعاليم الاسلامية في معاملة أهل الذمة . فنحوا لغير المسلمين من أهل الكتاب الحرية في مباشرة حقوقهم المدنية والدينية دون ما ضغط أو اكراه ، ودون تدخل من قبل الحكومة أو الأهالي على السواء . بل ذهبوا في حرصهم على رعاية مصالح هؤلاء - وخصوصا رجال الدين منهم - إلى حد الإبقاء على ما كانوا يتمتعون به من امتيازات قبل الفتح ، وزادوا عليها .

كانت هذه هي سياسة العرب في كل الأمصار التي فتحوها ، ولم تكن قاصرة على مصر دون سواها . وفي ظل الحكم العربي ، وق رحاب الاسلام، تمتع رجال الدين من أهل الذمة بكل احترام وتقدير . فقدمت لهم التسهيلات اللازمة لمباشرة نشاطهم ، وبسطت عليهم الرعاية والحماية .

وفي قباي مصر وقفارها انتشرت الأديرة المختلفة ، بعضها في الصحراء الشرقية والبعض الآخر في الصحراء الغربية ، والباقي في شبه جزيرة سيناء . ووجدت السلطات الحاكمة في مصر لزاماً عليها أن توفر لهؤلاء الرهبان الأمن والسكينة في تلك البقاع الموحشة ، وأن تنظم العلاقة بينهم وبين جيرانهم من البدو وسكان الصحراء بما يكفل لهم الراحة وهدوء البال ، والتفرغ للعبادة .

وعندما جاء الأتراك إلى مصر غازين في مستهل القرن السادس عشر ،
 وفي عام ١٥١٧ على وجه التحديد ، رأوا الأبقاء على ما كان يتمتع به
 هؤلاء الرهبان من امتيازات منذ الفتح العربي . خصوصاً وأن سلاطين بني
 عثمان قد اعتبروا أنفسهم خلفاء المسلمين ، وأخذوا على عاتقهم تكلمة الدور
 الذي قام به الخلفاء العباسيون من قبل . بل أن المدارس لتاريخ الحكم العثماني
 للولايات التي خضعت لسيطرتهم ، يتبين بوضوح مدى ما كانت تتمتع
 به الولايات المسيحية من امتيازات تحمدها عليها الولايات العربية .

أما عن دير سانت كاترين (١) موضوع البحث ، وهو أحد الأديرة
 العديدة المنبثقة في صحراوات مصر ، فقد بناه الإمبراطور جستنيان في القرن
 السادس الميلادي في قلب شبه جزيرة سيناء ، عند أقدم جبل موسى ،
 حيث تلقى سيدنا موسى (عليه السلام) الوصايا العشرة . وقد أوقفت
 عليه مزارع وبساتين داخل شبه الجزيرة وخارجها في مختلف بقاع مصر ،
 بل وفي أجزاء أخرى من العالم مثل جزيرة قبرص وكريت وبلاد اليونان .

وقبل أن أدخل في تفاصيل هذا الموضوع ، يجب أن أقرر حقيقة اسمها
 خلال دراستي لهذه الوثائق ، وهي أن معظمها — أن لم يكن كلها — في
 مختلف عصور التاريخ — تدور حول موضوع واحد ، هو علاقة رهبان
 الدير بالعربان أو بالحكومة .

(١) توجد بالدير مكتبة كبيرة تضم عدداً ضخماً من الكتب القديمة ، بعضها من سير القديسين
 والآباء والتعاليم الدينية . هذا بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الوثائق تشمل مختلف مراحل التاريخ
 بعضها يرجع للعصور القديمة ، والبعض الآخر للعصور الوسطى ، والجزء الأخير يتعلق بالعصور
 الحديثة ، ويبدأ على وجه التحديد من الغزو العثماني لمصر في أوائل القرن السادس عشر إلى القرن
 التاسع عشر ، ومقسمة إلى مجموعتين : الأولى وتشمل فرمانات من العهد العثماني ، وتحمل الأرقام
 المسلسلة من ١٢٥ إلى ١٩٩ . والمجموعة الثانية يطلق عليها اسم معاهدات وتحمل الأرقام من ٢٠٠
 إلى ٢٦٦ . وهذه الوثائق الحديثة هي التي كانت موضع الدراسة خلال زيارتي لدير في حريف
 عام ١٩٦٣ مؤلفاً من قبل جامعة الاسكندرية . وقد اعتمدت عليها اصفاً يكاد يكون كلياً
 في هذا البحث .

وإتماماً لفائدة فقد نشرت في ملحق هذا البحث عدداً من الوثائق بعضها منقول والبعض الآخر
 مصور ، وجميعها وثائق أصلية .

ولهذا فإن مهمة الباحث - سواء رضى أم لم يرض - محصورة في هذا المحيط الضيق ، ومقصورة على هذا الموضوع دون سواء . فهما حاول الباحث الخروج من هذه الحلقة المضروبة حوله ، فأجهد لا تكمل بالنجاح . ومجد نفسه في نهاية الأمر يعود من حيث بدأ . وبناء عليه فإن موضوع البحث هذا يكاد يكون قد فرض نفسه على فرضاً دون أن يكون لي حق الاختيار .

ومن الصعوبات التي تواجه الباحث في هذا الموضوع أن معظم الوثائق مكتوبة بلغة هي مزيج بين العربية الفصحى ولغة البدو ، وملينة بالاختطاط النحوية والمجانية . كما أن معظم الوثائق تكاد تكون صورة مكررة لبعضها البعض ، بألفاظها ، وعباراتها ، وموضوعاتها . ويترتب على ذلك ضياع جهود الباحث فيما لا طائل تحته ، فإن أي عدد من هذه الوثائق كاف وحده لالتقاء الضوء على هذا الموضوع .

ذكرنا من قبل كيف اختار الامبراطور جستنيان هذه المنطقة النائية الوعرة ، البعيدة كل البعد عن المناطق المأهولة بالسكان ، والتي تفتقر إلى أي مظهر من مظاهر العمران ، لبناء هذا الدير . ونظراً للاعتبارات الأتفة الذكر ، كان لابد من إيجاد وسائل أو ضمانات لحمايته ، وتأمين سلامة نزلائه من الرهبان ، وتيسير سبل الحياة لهم ، خصوصاً وأن الدير يقع بعيداً عن مخاطر الأمن . ويمكن أن نقسم هذه الضمانات إلى شطرين : الأول ويتعلق بتنظيم علاقة الدير بالحكومة . والشرط الثاني يختص باقرار العلاقة بين رهبان الدير والقبائل البدوية الضاربة في شبه الجزيرة ، فيما حول الدير أو بالقرب من البساتين التابعة له .

فاذا تناولنا الشرط الأول من هذه الضمانات ، وهو الخاص بما أصدرته الحكومات التركية المتعاقبة - منذ احتلالها مصر - من قوانين تنظم العلاقة بينها وبين رهبان الدير وتمنحهم من التسهيلات ما ييسر عليهم سبل العيش والاقامة في هذه البقاع النائية الوعرة ، نجد أن هذه الضمانات قد وردت تبعاً في الفرمونات المتعاقبة التي أصدرها السلاطين العثمانيون منذ السلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠ م) .

وأقدم الفرمانات المحفوظة بالدير والتي تلقى كثيراً من الضوء على هذا الموضوع ، الفرمان الصادر من السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦م) الذي يشير فيه الى المرسوم السلطاني الأول الصادر من والده السلطان سليم من قبل ، وكذلك الى المراسيم والأوامر الشريفة الصادرة الى الرهبان قديماً من الخلفاء الراشدين والملوك والسلاطين .

وهذا الفرمان يعطينا صورة واضحة لما كانت عليه العلاقة بين الدير والحكومة العثمانية ، ويوضح لنا أيضاً ما كان يتمتع به الرهبان من امتيازات . ومن دراستنا له يمكننا أن نستخلص النقاط الآتية :

(أولاً) أن هؤلاء الرهبان قد أعفوا من دفع الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية بمختلف صورها ، «وبأن يحملوا في المساحات بالحقوق والرسوم والأحكام والمقاسمات والأعشار والمقاطعات على بساطتهم وكرومهم وثمارهم ونخلهم وزيتونهم وحقولهم بالبلاد المصرية والشامية والطرابلسية والطورية ، وبأنهم لا يعارضوا في أوقافهم ويوتهم وكرومهم ومزارعهم في جزيرة أفرطش (١) وجزيرة قبريس (٢)» .

ومن هذا يتضح أن الدولة العثمانية قد أعفت ممتلكات الدير من البساتين المنتجة لمختلف أنواع الثمار من كل الضرائب المفروضة عليها . ولم يقتصر هذا الاعفاء على مصر وحدها ، بل امتد حتى شمل كل المناطق الخارجة عن حدود مصر ، والخاضعة لحكم العثماني ، مثل الشام وطرابلس وجزيرتي كريت وقبرص (٣) .

(ثانياً) تمتع الرهبان بالاعفاء من الرسوم الجمركية أيضاً ، على كل ما يورد اليهم من صدقات وندور عينية ، فنص الفرمان على «أن يسامحوا بالحقوق والرسوم الديوانية على الأصناف الواصلة اليهم من الندور والصدقات

(١) جزيرة كريت .

(٢) جزيرة قبرص .

(٣) وثيقة رقم ٢٢٢ بدون تاريخ ووثيقة رقم ١٤١ بتاريخ ١٠ ربيع أول ٩٧٠ (٧ نوفمبر سنة ١٥٦٢) فرمان سلطان إلك جبع البنادر بشأن رهبان دير سانت كاترين .

من البر من طريق البحر الملح والعذب بالثغور الاسلامية (١) سكندرية
ورشيد ودمياط والبرلس وبولاق وقطيا وغزة ويافا وبيروت وصيدا
واللاذقية وسائر الثغور الاسلامية المعمورة بالديار المصرية والشامية صادراً
ووارداً ، وبمخلاص ما لهم من الحقوق الشرعية ممن عليه حكم القانون
الشرعى .

(ثالثاً) . أن هذا التمران لم يفسخ ما قبله من التفرمانات ، وإنما أكدها
ونص على وجوب رعايتها وتطبيق ما جاء بها . هذا بالإضافة إلى تعهد
السلطين العثمانيين بحماية الرهبان والذود عنهم عملاً بقواعم الدين الاسلامى
الحنيف . « وقد رغبنا باعتماد ما بيدهم من المرسوم الشريف الصادر لهم
عن والدنا (السلطان سليم الأول) المتضمن لذلك ، واستمراره على الحكم
المشروع فيه والعمل به وعدم العدول عنه ، وبأن يكونوا محميين مرعيين
على الدوام وذمتهم محفوظة بدمه الاسلام على الحكم المرعى والقانون المرعى
لا يمسهم سوء ولا ضرر . »

(رابعاً) يدخل في نطاق الدير المسجد المشيد بداخله ، ويقال بأنه
يرجع إلى عهد عمر بن الخطاب . ولهذا المسجد مدنه وخدام يقومون
على أمره لأداء شعائر الاسلام . وكان على الدولة العثمانية أن تهتم بأمر هؤلاء
أيضاً ، وأن ترعاهم كما ترعى الرهبان .

وحدث أن تعرض هؤلاء المدنة لبعض المقايضات ممن لا يمتنون
إلى الدير بصلة ، فلما علم المشولون في القاهرة بهذا الأمر ،
أصلحوا أمرهم إلى أغانت قلعة الطور (قائد القوة العسكرية بالطور) بأن
يعمل بكن حزم على وضع حد لها ، وشددوا عليه بمراعاة هذا الأمر بكل
دقة . وما جاء بهذا الأمر « أن رهبان دير طور سينا أعرضوا لحضرتنا
مضمونه من قديم الزمان ومن زمن حضرت سيدنا عمر بن الخطاب
رضى الله عنه ورضى عنا من داخل الدير المذكور جامع شريف وأثمته

(١) هكذا في النص بدون ألف .

ومؤذنيه وسائر أرباب شعائره جاريتين وموجودين بموجب البراءة الشريفة السلطانية وحجة شرعية متصرفين له . ولكن في هذا الآن بعض جماعة ليس لهم تعلق به بطريق الضرر فضولاً قد تعرضوا لخدم الجوامع المذكور وللرهبان المذكورين ظلماً وعدواناً ، ونحن أعرضوا أحوالهم لحضرتنا قد فوضنا أمرهم إلى مولانا قاضي عسكر أفندي بمصر المحروسة . فلأجل ذلك قد حرر هذا البيورلدى (أمر أو مرسوم) من طرفنا وأرسل إليكم ، فحان وصوله أمرناكم بإجراء هذا الأمر الشريف ، ولم أحد يتعرض لخدم الجوامع المذكور ولا للرهبان المذكورين . وفيما بعد لا تدعوا أحدا يتعرض لهم بخلاف الشرع ، ولم تحوجوا لإصدار بيورلدى ثانياً في شأن ذلك ويسجل هذا البيورلدى في دفاتر القلعة ، وفي سجلات ويعطى لهم حجة شرعية ويبقى بأيديهم تمسكاً والحذر ثم الحذر من المخالفة والعناده (١)

وكان لهذه الرعاية التي وجدها الرهبان أثرها في نفوسهم ، فسجلوا هذه المعاملة الحسنة التي كانوا يلقونها في كتاباتهم التي أرسلوها إلى السلطان العثماني (٢) .

(خامساً) بلغ من حرص ولاية مصر على توفير الطمأنينة والاستقرار لحولاء الرهبان أن محمد علي عندما أخذ على عاتقه اخضاع الثورة الوهابية ، أن اقتضت طبيعة التحركات العسكرية وجود عدد كبير من الجنود يشبه جزيرة سيناء ، فسبب هذا الأمر شيئاً من الخوف والأزعاج لحولاء الرهبان . فلما أحس محمد علي بذلك أصدر مرسوماً (٣) يهدىء من روعهم ويؤمنهم على مصالحهم وديارهم جاء فيه :

(١) بيورلدى صادر من ديوان مصر المحروسة إلى قنوة المحدثين والحارسين وأغات قلعة الطور وكهنذاه وسائر أعيانه وانفاره في ٢٠ رجب سنة ١١٢٠ (١٤ أكتوبر سنة ١٧٠٨)

(٢) فرمان مؤرخ في ٢٠ صفر سنة ٩٤٠ (١٠ سبتمبر ١٥٢٣) بالتهيء على مشايخ الرهبان برعاية شؤون الدير .

(٣) مرسوم شريف من ديوان مصر المحروسة إلى قنوة الملة المسيحية وعمدة الطائفة النيسورية سكان الدير بجبل سيناء في جمادى ١٢٢٨ (مايو - يونيو ١٨١٣) .

« صدر المرسوم الشريف الواجب القبول والتشريف والاتباع من ديوان مصر المحروسة إلى قدوة الملة المسيحية وعمدة الطائفة النيسوية الرهبان سكان الدير بجبل سيناء ختمت عواقبهم بالخير والرشاد تحيطون علماً أنه قد طرق سامعنا حاصل عنكم خوف وزعل بخصوص قدوم العساكر المرسلة إلى الحجاز ، والحال أننا لا نرضى الا كامل راحتكم واستراحتكم في محل مواطنكم بالدير بجبل سيناء وتكونوا مطمئنين ومستريحين من هذا القبيل وعليكم أمان الله تعالى وأمان رسوله ثم أماننا السعيد . ولم نخشوا من شئ حمله كافية ولم أحد يتعرض لكم بوجه من الوجوه ويكون لكم الحماية والصيانة في ديركم محل وطنكم بجبل سيناء ولم تهتموا من شئ مطلقاً ، فبناء على ذلك أصدرنا هذا المرسوم الشريف فنعد وصوله اليكم يكون العمل بمضمونه ومقتضاه واعتموده غاية الاعتماد .»

وكان أمر حماية الدير موكولة إلى حاكم تبينه الدولة العثمانية أطلقت عليه الوثائق في بعض الأحيان اسم « الحاكم الشرعي بالطور المبارك » . وفي أحيان أخرى تشر إليه باسم « أغات قلعة الطور » . وفي حقيقة الأمر فإن التسمية الأخيرة تعتبر أكثر انطباقاً من الأولى ، نظراً لأن حاكم الطور كان عادة من الضباط الأتراك . ولم يكن أمر اقرار الأمن في شبه الجزيرة موكولا إلى قوات الجيش بقدر ما كان ملقى على عاتق قبائل العربان التي تسكن شبه الجزيرة . فشايف القبائل مسئولون أمامه مباشرة عن كل اختلال بالأمن والنظام في سيناء ، وخصوصاً ما يتعلق منها بالدير .

(سادساً) حدث أن تقدم الرهبان بشكوى إلى السلطان العثماني من توافد اليهود على شبه جزيرة سيناء في موسم الحج ، وفي غيره ، وأن هؤلاء اليهود لا يغادرون شبه الجزيرة بعد انقضاء حوائجهم ، وإنما يقيمون بها هم وأسرهم . ولما كان هذا الأمر يثير مخاوف الرهبان من ناحية ، ومن ناحية أخرى فهو يخالف الأوامر السلطانية التي تحرم على اليهود سكنى شبه الجزيرة

بأى حال من الأحوال . ولهذا فقد أصدر السلطان العثماني أوامر مشددة إلى حاكم الطور بأن يمنع « اليهود من ذلك كل المنع . ومنع اليهود من التعدي بما يخالف الشرع والقانون ، وألا يعودوا للطور ولا يخالفوا العادة . » (١)

ومن الواضح أن هذا التصرف من السلاطين العثمانيين له ما يبرره ، فأطاع اليهود في هذه المناطق قديماً ، وأن السماح لهم بالأقامة فيها أخطار جسيمة .

بل لقد طالب اليهود في أواخر القرن التاسع عشر إنجلترا أن تمنحهم شبه جزيرة سيناء لاتخاذها وطناً لهم ، قيل أن يطالبوا بفلسطين ، ولكن هذا المسمى لم يكمل بالنجاح . ويبدى الدكتور حايم وايزمن (أحد زعماء الصهيونيين) أسفه لفشل المسمى لأن شبه جزيرة سيناء - في نظره - مكان مناسب لتوطيد أقدام اليهود فيه نظراً لاتصاله جغرافياً بفلسطين ، ويمكن اتخاذه نقطة ارتكاز للنشاط الصهيوني في المناطق المحاورة (٢) .

وأقرب مثل لهذه الأطماع اليهودية العدوان الثلاثي على مصر في سنة ١٩٥٦ واحتلال شبه جزيرة سيناء . هذا بالإضافة إلى أن أهداف الصهيونية هي الوصول محدود اسرائيل من النيل غرباً إلى انقرات في الشرق . وهذا بطبيعة الحال يتطلب أن تكون شبه الجزيرة داخله ضمن حدود الدولة التي يحضون باقامتها في يوم من الأيام .

أما الشطر الثاني من الضمانات فهو ما يتعلق بتنظيم العلاقة بين رهبان الدير والعربان بشكل يكفل الطمأنينة والسلام للمقيمين في الدير . ويحقق مصالح العربان في نفس الوقت . وكانت الحكومة طرفاً ثالثاً في كل اتفاق يعقد بين الطرفين لتنظيم المعاملات بينهما ، ولتكون بمثابة الضامن والرفيق على تنفيذ وتطبيقه .

(١) وثيقة رقم ١٤٩ فرمان بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٨٩ (٢٧ يونيو ١٥٨١)

وثيقة رقم ١٥١ فرمان بتاريخ ٢٠ صفر سنة ١٢٩٠ (١٦ مارس ١٥٨٢)

وثيقة رقم ١٦٠ فرمان بتاريخ ٢٠ ذو القعدة سنة ١٢٩٢ (١٣ نوفمبر سنة ١٥٨٥)

(٢) Weisman Dr, Trial & Evror P. 228

ومن الملاحظات الهامة التي تثير انتباه الباحث أن هذه الاتفاقيات - أو المعاهدات كما أطلقت عليها الوثائق - تعد بالعشرات ، وجميعها تكاد تكون صورة مكررة للاتفاقيات الأولى التي عقدت بهذا الخصوص . ويرجع السبب الأساسي في كثرة (١) عددها أنه كلما جد حادث معين يحس مصالح الرهبان من بعيد أو قريب أسرعوا بالشكوى إلى حاكم الطور وإلى السلطان العثماني نفسه لرفع الضيم عنهم . وفي هذه الظروف كان الحاكم يقوم بعقد اجتماع بين مندوبي الرهبان ومشايخ القبائل الضاربة بشبه الجزيرة ويعرض موضوع الشكوى على بساط البحث ، وكثيراً ما كان مندوبو الرهبان يتقدمون إلى الحاكم بما تحت أيديهم من فرمانات عديدة تؤيد وجهة نظرهم وتثبت حقوقهم المتوارثة ، وتوضح الامتيازات التي يتمتعون بها .

ولا ينفص المجلس قبل أن يوقع مندوبو الطرفين على اتفاقية جديدة تؤكد الاتفاقيات القديمة وتدعمها .

وإذا نظرنا إلى هذه المنازعات ، أو المضايقات بمعنى أصح ، التي كانت مثار شكوى الرهبان نجدها نافية لا تستوجب اجتماعاً أو استدعى عقد اتفاقية جديدة . بل كان من الممكن أن يكفى بتوقيع العقاب على مرتكبها دون ما جلبة أو ضجة . ولكن يبدو أن حاكم الطور كان يخشى أن يتهم بانتقصير في حق الرهبان إذا لم يتم هذا العمل . وفي نفس الوقت فهو يظهر مدى اهتمام الدولة بتوفير أسباب الراحة والطمأنينة لهؤلاء الرهبان . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فجمع مشايخ القبائل بين الفينة والفينة لبحث مثل هذه الحوادث بشعرهم بمدى يقظة حاكم الطور ، وبخس هؤلاء المشايخ بصورة أو بأخرى بقوته وسطوته . ومن ناحية ثالثة فهو يرضى من ناحية المظهر والشكل رهبان الدير ويطمئنهم على مصالحهم .

ويمكننا أن نحمل الخدمات التي كان مشايخ الرهبان يقومون بأدائها للدير في النقاط الآتية :

(١) تحمل هذه المعاهدات أرقاماً متسلسلة من رقم ٢٠٠ إلى ٢٦٦ وكذلك بعض الوثائق الأخرى التي تضمنتها المجموعة من رقم ١٢٥ إلى رقم ١٩٩

(أولاً) المحافظة على المير وحماية أرواح الرهبان من أى اعتداء . وكذلك تمتد هذه الحماية إلى الزائرين والمترددين عليه . فقد نصت الاتفاقيات على « أن جماعة العربان يحفظون دير طور سينا جبل سيدنا موسى ورهبانه القاطنين فيه والمترددين اليه من زوار المسلمين والنصارى » (١) (ثانياً) أن يقوم العربان بالمحافظة على كل ما يتعلق بالدير من الكنائس والبساتين والنخيل بالجبل وبوادي فاران وبساحل الطور بأنفسهم وبمن يستعينون به ليلاً ونهاراً وصباحاً ومساءً (٢) .

(ثالثاً) القيام بمرافقة الزائرين والمترددين على الدير ، ونقل (٣) ما يحتاج اليه الدير من مؤن وحطب وثمار بالأجر (٤) الذى يحدده الرهبان . فتتضمن القرارات على « أن شيل الغلال المتوجه إلى الطور بالأجرة من مصر إلى الدير الكينية (الكائنة) بالطور فإن شيلهم على العربان المشهورين بهم ووقع ما بينهم عقود قديمة وشروط من تقدم الزمان ما بين الفريقين . وإذا حصل عجز أو نقصان في الغلة أو خلافه في المشيل يسجن العربان في سجن الجوانية حكم القوانين السابقة » (٥) .

(رابعاً) للرهبان الحق في استخدام خفراء من العربان لحراسة بساتين العنب (الكروم) في مقابل ما منحونهم اياه من دقيق وثمار وزيت بعضها يومي والبعض الآخر سنوي ، وأن هذه المقادير التي تصرف لهم والتي ورد ذكرها في الوثائق تعطينا مثلاً واضحاً لما كان يتقاضاه هؤلاء العربان نظير قيامهم بتلك الخدمات . فكان للخفراء الكروم الثلاث « في كل يوم ثلاث رغيفان خبز صبيحة ولحم من عيش الراهب باطية طييح وقت الغدا ، ولحم أيضاً في

(١) وثيقة رقم ١٢٦ أمر سلطان بتاريخ ٢٣ جادى الأول سنة ٩٣٤ هـ (١٤ فبراير ١٥٢٨)

وثيقة رقم ١٢٧ فرمان بتاريخ ٢٠ صفر سنة ٩٤٠ هـ (١٠ سبتمبر ١٥٢٣)

وثيقة رقم ٢٠٠ فرمان بتاريخ ١٠ جادى الأول سنة ١٠٨٣ هـ (٣ سبتمبر ١٦٧٢)

(٢) الوثائق السابقة .

(٣) وثيقة رقم ٢١٧ بتاريخ ١ ربيع أول سنة ١١٦٤ هـ (٢٨ يناير ١٧٥٩)

(٤) وثيقة رقم ١٧٧ من ديوان مصر إلى مشايخ العربان بتاريخ جمادى ١٢٢٨ هـ (مايو يونيو سنة ١٨١٣)

(٥) وثيقة رقم ١٧١ من ديوان مصر إلى مشايخ العربان سنة ١١٨٦ هـ (١٧٧٣/٢)

العصر قدح ونصف دقيق ، ونصف قدح علس ، وإذا لم يوجد علس يأخذوا عوضه قمح أو دقيق أو فول وفنجان زيت . وإذا لم يوجد زيت فيأخذوا عوضه سمن . وأيضاً معلومهم في سنة ثلاث وبيات تمر واحدة جامعي واحدة مروى ، واحدة أصفر ، وثلاث تين بلح ، واحد جامعي ، واحد مروى واحد أصفر» (١) .

هذا بالإضافة إلى عدد آخر من العربان كانوا يستخدمونهم في القيام بتنظيف الدبر ، وعمل الخبز ، وبعض الأعمال الأخرى التي يكلفون بها .

ورغم هذا التعاون الذي تجل في أكثر من مجال بين الرهبان والبدو ، فلم يمنع هذا حدوث بعض ما يكدر الصفو بين الطرفين .

وممكننا أن نحصر الموضوعات التي كانت مثار شكوى الرهبان في النقاط الآتية :

(أولاً) اطلاق راحة الرهبان عن طريق الشوشرة التي كان يقوم بها بعض البدو والتي عبروا عنها في الوثائق بعبارة (التشويش) ، فقلما تخلوا وثيقة من الوثائق في مجموعتي الفرمانات والمعاهدات اللتين أشرنا إليهما في حاشية هذا البحث من هذه العبارة . ففى إحدى هذه الفرمانات يشدد السلطان العثماني على المسؤولين في مصر « يمنع العربان من الدخول إلى ديارهم والتشويش عليهم » (٢) .

وقد حددت الاتفاقيات التي عقدت بين ممثلي الرهبان ومشايخ القبائل لتنظيم العلاقة بينهم ، نوع العقوبات التي توقع على كل بدوي يرتكب عملاً من شأنه إلحاق الضرر بالدبر وبساكنيه . (فالتشويش) مثلاً عقوبته أن يقدم مقترفه حلاً إلى شيخ القبيلة كفرامة جزاء فعلته ، « وأنه منى مد أحداً يده من العربان إلى راهب وأخذ منه شيئاً أو شوش عليه إن كان في طريق أم في موضع غيره كان عليه إل شيخ العرب حل » (٣)

(١) وثيقة رقم ٢٠٢ بتاريخ ٥ جمادى الأولى سنة ١٠٨٩ هـ (٢٥ يونيو سنة ١٦٧٨)

(٢) وثيقة رقم ١٢٤ فرمان بتاريخ ٦ ذى القعدة سنة ٩٣٠ هـ (٥ سبتمبر ١٥٢٤) .

(٣) وثيقة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٠ جمادى الأولى سنة ١٠٨٢ هـ (٣ سبتمبر سنة ١٦٧٢)

بل ذهب القانون العرفى إلى أبعد من ذلك المدى فنص فى موضع آخر من الوثيقة أن « من يحصل منه الحرمة أو أذى (أذى) أو تشويش على الدير المذكور أو على رهبانته المقيمين به والمترددين اليه من زوار المسلمين والنصارى وحبس بسبب ذلك ومات فى الحبس ليس لهم على الرهبان طلب » (١) .

(ثانياً) حصرت سائر أنواع المخالفات التى عدتها الرهبان اعتداءً على حقوقهم ، ووضعت لها عقوبات مختلفة تتراوح بين الغرامة العينية والتقديية والحبس . واتفق الطرفان على احترامها .

والغرامة العينية غالباً ما تكون من الأبل ، وتتفق مع جسامه الجرم وتتراوح بين حمل واحد وخس جمال .

وإذا قتل أحد الرهبان عمداً كان على القاتل أن يقدم لشيخ العرب فدية ألف دينار من الذهب (٢) .

كذلك شددت العقوبة على كل من تسول له نفسه أن يقتل أحد زوار الدير من المسلمين أو النصارى وإذا ما حدث ذلك كان على شيخ العرب احضار الجاني وتقديم ألف دينار من الذهب إلى ديوان الذخيرة (٣) .

(ثالثاً) إذا تعرض الدير لهجوم من قبل البدو بقصد هدمه أو تخريبه أحل الرهبان دم هؤلاء المهاجمين دون لوم أو تهريب (٤) ، وزيادة فى الحرص على حماية أرواح الرهبان ، ونظراً لأن تعاليم دينهم تأبى عليهم حمل السلاح فقد أبيع لهم استخدام أفراد مسلحين للدفاع عنهم ضد المعتدين ، ومنحهم القانون حق إطلاق النار عليهم وقتلهم إذا دعت الضرورة إلى ذلك (٥) .

وخلصة القول فإن العلاقة بين الدير والحيئات المحلية الرسمية كما تبدو لنا من دراسة الوثائق ، كانت علاقة طيبة تقوم على الود والاحترام المتبادل

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) وثيقة رقم ١٩٧ بتاريخ ٢٧ شبان سنة ١٠٥٣ هـ (١٠ نوفمبر سنة ١٦٤٣)

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

وأن مابداً من انحراف بعض البدو، يعتبر من قبيل الأعمال الفردية . وظل التعاون وثيقاً بين الرهبان والبدو إلى اليوم ، نظراً لحاجة كل منهما إلى الآخر . فالدير مصدر رزق للبدو في قلب شبه الجزيرة المحدبة الوعرة ، والبدو هم القوة العاملة التي لا غنى عنها للرهبان في مواجهة هذه الطبيعة القاسية .

ووقفت الحكومة من وراء تلك الاتفاقيات التي وقعت بين الطرفين تباركها ، وتؤيدها ، وتشرف على تنفيذها ، مما يكفل الطمأنينة والأمن لسكان الدير وزائريه على السواء . وأن يقاء الدير يواصل رسالته حتى يومنا هذا لدليل حي على تلك الرعاية والحماية التي أسبغتها الحكومات المصرية المتعاقبة على هذا الأثر الديني التليد .

محمد محمود السروجي

ملحق

بعض الثمرانات (١) والمعاهدات الخاصة بدير سانت كاترين
منذ الفتح العثماني لمصر حتى القرن التاسع عشر

١ - فرمان سلطاني رقم ١٢٥ بتاريخ ٢٦ رجب سنة ٩٣١ هـ (١٩ مايو سنة ١٥٢٥) بشأن اعفاء وهيان الدير من الرسوم والعوائد .

« هذا مرسومنا الشريف السلطاني . . أن طائفة الرهبان القاطنين بجبل المناجاة بدير طور سينا بيدهم مرسوم شريف عن والدنا السعيد الشهيد المظفر سليم شاه يبقى الله تعالى عهده صوب الرحمة والرضوان يتضمن أنه يرد عليهم بالدير المذكور الفقرا والمسافرين ويضيفوهم صادرا وواردا ويدهم تواقع ومراسيم شريفة سلطانية من الخلفاء الراشدين والملوك والسلاطين بمنع الغربان من الدخول إلى ديارهم والتشويش عليهم وبأن لا يتعرضون إليهم حملة كافية ، وبأن يحملوا في المساحات بالحقوق والرسوم والأحكام والمقاسمات والأعشار والمقاطعات على بيوتهم وكرومهم وثمارهم ونخلهم وزيتونهم وحقولهم بالبلاد المصرية والشامية والطرابية والطورية ، وبأنهم لا يعارضوا في أوقافهم وبيوتهم وكرومهم ومزارعهم في جزيرة اقريطش (٢) وجزيرة قبرص (٣) وبأن يسامحوا بالحقوق والرسوم الديوانية على الأصناف الواصلة إليهم من التدور والصدقات من البر من طريق البحر الملح والعدب بالشعور الاسلامية سكندرية (٤) ورشيد

(١) نقلت هذه الوثائق كما هي بكثر ما تجويزه من أخطاء نحوية ولغوية . فهي صورة طبق الأصل من الوثائق الأصلية .

(٢) جزيرة كريت .

(٣) جزيرة قبرص

(٤) هكذا جاءت بالوثيقة بدون ألف .

ودمياط والبرلس وبولاق وقطيا وغزة ويافا وبيروت وصيدا
وطرابلس واللاذقية وسائر الثغور الاسلامية المعمورة بالديار
المصرية والشامية صادراً ووارداً ، وبخلاص ما لهم من الحقوق
الشرعية ممن عليه مجل حكم القانون الشرعى المحرر المرعى ،
وقد رعينا باعتماد ما بيدهم من المرسوم الشريف الصادر لهم
عن والدانا المتضمن لذلك واستمراره على الحكم المشروع
فيه والعمل به وعدم العدول عنه وبأن يكونوا محميين مرعيين
على الدوام وذمهم محفوظة بدمه الاسلام على الحكم المرعى
والقانون المرعى لا يمسهم سوء ولا ضرر ولا تشريش ولا كدر
داعون لدوام دولتنا القاهرة وثبات أعرام سلطنتنا الباهرة
ونوقيعنا المبارك الأعلى يؤكد عليهم غاية التأكيد . وجرى ذلك
وحرر في يوم الخميس المبارك سادس عشرين شهر رجب الفرد
الأحد لسنة أحد وثلاثين وتسع مائة حامداً الله ومصلياً ومسلماً
ومحمداً . هـ

لمدينة محرومة مصر

وثيقة رقم ١٢٩ مرسوم سلطاني بتاريخ ١٠ رمضان سنة ١٤٠٩ (٢٥ مارس سنة ١٥٣٤) إلى الحاكم الشرعي بالطور .

« مرسوم سلطاني إلى الحاكم الشرعي بالطور المبارك والجهة والحكام وأرباب الأدراك وولاية أمور الاسلام . . إن التصاري بدير طور مينا الرهبان انهموا لدى حضرتنا العلية أن جماعة يعتقدون على مساكنهم وبيوتهم ويخرجونهم منها ويسكنون بها بغير اجرة ولا رضاهم ، وأن المعاريين يتعرضون أيضاً لمساكنهم وبيوتهم وديورتهم العامرة ، يأخذون من أحجارها ورسنا بأن لا يسكن أحد في بيوتهم الا برضاهم بالأجرة ، ومنع من يعارضهم فيها . . . »

وثيقة رقم ١٤١ بتاريخ ١٠ ربيع الأول سنة ٩٧٠ (٨ نوفمبر سنة ١٥٦٢)
فرمان سلطاني إلى جميع البنادر بشأن التسهيلات الممنوحة لرهبان الدير .

« صدر هذا الفرمان إلى كل واقف عليه من القضاة والكشاف
وأمر (١) العربان ومشايخهم والأمناء والحكام والمثزمين وأصحاب
الأدراك والخاص وللعام وولاية أمور المسلمين بالأقاليم قبلى وعمرى
والمين والثغور وللسواحل يتضمن .. وللرهبان والقسيسين
ولا يتعرضوا لهم فى الطرقات وجميع ما يتبعهم من الحقوق
والرسوم والأعشار عما يحضر لهم من البلاد والنواحي الطورية
والشامية والمصرية والاسكندرية وما عليهم من نقل البساتين
والعيطان ثمارها ونخلهم وزيتونهم فهم مساعون لله وما لهم
من الدروع والأوقاف بجزيرة أقريطس وجزيرة قبرص
ولا يعارضوا فيها بغير وجه وسائر ما يرد لهم من جانب البحرين
الخلو والمالح والبر من جانب اسكندرية ورشيد ودمياط
والبرلس وبولاق وغزة وبافا وببروت وصيدة وطرابلس
واللاذقية وسائر النواحي المصرية والشامية وسائر الثغور الاسلامية
من الصابون والزيت للندور والصدقات فهم مساعون مما عليهم
مما على ذلك من الحقوق والرسوم الديوانية ، وإذا توجهوا
للقدس الشريف بقصد زيارة العامة فيجروا على جارى
عادتهم القديمة . وكل من (وكل من) مات منهم فيمكنوا من دفنه
ولا يعارضوا فى ذلك ولا يتعرض أحد لميراثهم ، وإذا ثبت
أن أحد منهم شى بغير حق فيعاد انهم ويمنع من يعارضهم
بغير وجه حق .. »

(١) أمران .

وثيقة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٤ صفر سنة ٩٧٧ (٢٩ يولييه ١٥٦٩) بشأن
اعفاء الرهبان من الرسوم على مشترياتهم من القمح .

صدر هذا المرسوم إلى كل واقف عليه من القضاء
والكشاف والحكام ومشايخ العريان وولاية أمور الاسلام
بالوجه البحرى والوجه القبلى يتضمن اعلامهم أن الرهبان
بدير طور مينا انما ألينا أن لهم عادة بمشترى قمح برسم
مأكولاتهم بالدير لمنتطعين والمترددین من ساحل بولاق
والوجه البحرى ، وأن الحكام بمنحونهم من ذلك ويخالفوا
ما جرت به العادة ويحصل لهم بذلك غاية الضرر ، فيتقدم
كل واقف عليه بالنظر في ذلك، وتمكين الرهبان من مشترى
القمح الجارى العادة هم بمشتراه كل سنة ، ومنع من يعارضهم
في ذلك بغير حق ولا وجه أجرا في ذلك على جارى عاداتهم
المستمرة من غير حادث ولا مظلمة ...

وثيقة رقم ١٤٩ بتاريخ ٢٥ جادى الأولى سنة ٩٨٩ (٢٧ يونية ١٥٨١)
فرمان بمنع اليهود من سكنى الطور

بسم الله الرحمن الرحيم ..

فخر النواب ومجرى الحق بالصواب نائب الشرع بالطور ..
والحكام وولاية الأمور يتضمن أعلامهم أن جماعة الرهبان بجبل
طور سينتا تملأوا بالديوان وأنهموا لرحيلهم جيلا مبارك وليس
له علم بسكننا (١) اليهود فيه باليندر وأبرزوا ما بأيديهم أحكام شريفة
معنى أن شخصاً اسمه ابراهام اليهودى موجه الطور وأولاد سعيد
أيقاع .. فرستنا بأن يقدموا بعود اليهودى وزوجته وأولاده الديار
المصرية ولا يتأخروا يوماً واحداً فليعتمد تحرير .. »

(١) بسكنى

وثيقة رقم ١٥١ بتاريخ ٢٠ صفر ٩٩٠ (١٦ مارس ١٥٨٢) فرمان بمنع
اليهود كلية من الإقامة الطور

« مفخر النواب ومجرى الحق بالصواب نائب الشرع
بالتطور .. المتحفظين .. والحكام وأصحاب الادراك وولاية
أمور الاسلام يتضمن أعلامهم أن رهبان دير طور سينا أنهم
الينا أن بندر الطور ليس لليهود عادة أن يسكنوا فيه مطلقاً
وأنهم صاروا الآن يحجروا بالفصل ونارة بغيره وتقيسوا في البندر
بعيالهم وأولادهم ويحصل منهم عامة العهد لمحل مناجات سيدنا
موسى وعادتهم إذا كانوا في مصلحة يتوجه يهودى واحد يعطى
المصلحة ويعود والآن خالفوا ذلك وصاروا يتوجهوا جماعة
ومنهم جماعة سكنوا واستوطنوا بالطور دون عادة سابقة دون
الأمر المطاع السلطاني بأنه حسب لم تجر عادة لليهود بالإقامة في
الطور من قديم الزمان والآن صاروا يتوجهوا للطور ويخالفوا الشرع
والعادة والقانون فيمنعوا اليهود من ذلك كل المنع ويقوموا
بالوقوف على هذا المرسوم السلطاني والعمل به وعدم العدول
عنه ومنع اليهود من التعدي بما يخالف الشرع والقانون والايعودوا
للطور ولا يخالفوا العادة . »

وثيقة رقم ١٦٠ بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ٩٩٣ (١٣ نوفمبر سنة ١٥٨٥)
يمنع اليهود من سكنى منطقة العنور .

« مفخر الثواب ومجرى الحق بالصواب . . والحكام وولاية
الأمر يعلمهم أن الرهبان وانتصاري بالطور أتوا إلينا أن العادة
جرت من قديم الزمان وإلى هذا الاوان أن اليهود لا يسكنون
البندر مطلقاً . وإذا طرأت لهم حاجة ضرورية فيتوجهوا بقضوا
ضرورتهم ويعودوا وأولادهم معهم وصار جماعة منهم بكثرة
يسكنون البندر ويستوطنون فيه بعياهم وأولادهم وأن بأيديهم
مرسوم سلطاني وأحكام سابقة لمنهم » .

وثيقة رقم ١٦٥ بتاريخ ٩٩٥ هـ (١٥٨٧/٦) بشأن ضمان وتوكيد حقوق
الرهبان .

« وأن هذا النشان الشريف سلطاني مبني على ما بأيديهم من
العهد النبوي على صاحبه أفضل الصلاة والسلام ، ثم عهدود
الخلفاء الراشدين والأحكام السابقة السلطانية السابقين ، وحكم من
المرحوم الخلد في الجنان سلطان سليم خان سطر لم على ما بأيديهم
من العهد النبوي الموي اليه ، وأن يكونوا بالأمن والأمان بالجيل
بالطور والطمأنينة وكتب لم أمر شريف سلطان من المرحوم
المغفور له المعامل بالفضل والغفران سلطان سليمان نظير حكم
والده سلطان سليم نور الله مرقدهما ومن جملة مضمونهما أن
تستمر العمل بموجب الأحكام الشريفة .. »

٢ - وثيقة رقم ١٩٧ بتاريخ ٢٧ شعبان سنة ١٠٥٣ هـ (١٠ نوفمبر سنة ١٦٤٣) معاهدة بين مشايخ العرب وممثلي الدير بشأن حماية رهبان الدير وعدم التعرض لهم .

بعد الديباجة الأولى الطويلة التي تضم كل مشايخ العربان وممثلي رهبان الدير وبعد التشاور فيما بينهم لدعم العلاقة بين الطرفين وافقوا :
١ وأقرّوا جميع العربان الحاضرين المذكور أسمائهم بأنهم رضوا وامترضوا بغير اكراه ولا اجبار أن كل من خان من العرب أو مراده بخون تكما خانوا سابق أو شال نقشومه (١) من صور الدير إن كان غفيراً أو براني أو جبالي صبي الراهب بما أن العرب والغفرا ابعاد (٢) عن الدير يوم ويومين وثلاثة أيام وما ندرى ما الذي يصير في الدير وخرفنا من الخونة والخراب للدير قد أعطينا قول واذن للرهبان الذين قاطنين في الدير كل من حضر عندهم من العرب براني أو غفير الدير بخون يكون دمه حلال للرهبان . وأما الرهبان بما أن دينهم ودمهم لم يشيلوا سلاح ولا يحاربوا ولا يقتلوا ولا يدموا (٣) إلى أن يحضر لنا المرسال (٤) من الراهب : وإن كان حصل دم قتال ما بين العرب وبين الراهب وصبيه قبل حضورنا هذا الدم لم هو على الراهب ولا على صبيه (٥) : بل على العرب جميعهم والذين خانوا يكونوا مطرودين من جمعنا مردولين (٦) من كل قبائل العرب ولا يقال لهم عرب أبدا حتى ولا قبيلة من العربان يقبلوهم ولا يقيمون

(١) نطفة حجر صغيرة .

(٢) على بعد يوم أو يومين أو ثلاثة أيام من الدير .

(٣) ولا يفسوا .

(٤) رسول .

(٥) أي غير مستول عنه .

(٦) مردولين .

لهم شريعة ، وكل من غير هذا الشور(١) والشروط يكون خارج
من دين الاسلام ومخالف لدينه والله تعالى يكون عليه وكنل عهدة
مولانا السلطان سليم ومرسومه الذى هو نافذاً مطاعاً بعون المعين
لا يخلطوا اليهم العربان في دبرهم ولا يقفوا لهم في طريقى ا

(١) المشورة .

٣ - وثيقة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٠ جمادى الأولى سنة ١٠٨٣ (٣ سبتمبر سنة ١٦٧٢) معاهدته بشأن تنظيم العلاقة بين مشايخ العربان ومثلى الرهبان .

• لما كان بتاريخ نهار السبت المبارك عاشر شهر جمادى الأول سنة ثلاثة وثمانين وألف صارت هذه الثورة الوثيقة في العرقية في المنزل العامر منزل الجتاب الكريم العالى شيخ العرب صقر ابن المرحوم شيخ العرب منصور ابن صيام شيخ عربان العابد دام عزه حضرت جماعة العربان الصوالحة وأولاد سعيد والعلقات صارت هذه الثورة برضا وخاطر العربان الكير والزغير على أن جماعة رهبان دير ضور سينا يفتحوا دبرهم على جارى العادة القديمة ومثل ما مكتوب في الثورات الذين من قبل منهم الذى من على زمان جدود جدودهم حضر أولاد الحاج حميد ابن بدوى وابنه . . بعد ما قرئت عليهم الثورات قرأ فاتحه على أن جماعة الرهبان يعمرؤا دبرهم على جارى العادة القديمة ولا أحداً يطلب منهم شأى أبداً جملة كافية . وأن جماعة العربان يحفظون دير طور سينا جبل سيدنا موسى ورهبانه انماطين فيه والمترددين اليه من زوار المسلمين والنصارى وما لهم من الكنايس والبساتين والتخيل بالجيل وبوادي فاران وبساحل الطور المحروس بأنفسهم ومن يستعينون به ليلا ونهاراً صباحاً ومساء ويردعون من يتعرض لهم بسوء أو تشويش من العربان المذكورين ورفقتهم من العربان والمترددين اليهم ويمنعون عنهم جميع ما يكرهونه من التكد عليهم وان حضروا زوار مسلمين أو نصارى إلى الدير لا يدخل معهم أحد ، وكل من يخالف ذلك ودخل عليه إلى شيخ العرب حل ولا يتزلون بالقرب من الدير إلى مسافة يوماً واحداً ولا يدخلون بجيول إلى الدير ولا يدخلون اليه جملة كافية ، ولا يتعرضون للزوار المترددين اليه ولا إلى قفوله (١) الواردة اليه من مصر المحروسة وعليهم حفظ القوافل المذكورة : وكف

(١) قوائمه .

أسباب الأذى والضرر عن الدير ورهبانه والقوافل والمترددين إليه من زوار المسلمين والنصارى ويلخون تحت شروط الدير المذكور الجارى بها العادة من قديم الزمان إلى تاريخه ، وأنه متى مد أحداً يده من العربان إلى راهب وأخذ منه شيئاً أو شوش عليه أن كان فى طريق أم فى موضع غيره كان عليه إلى شيخ العرب حمل ، وأن دخل أحداً من العربان إلى كرم من كروم الدير كان عليه إلى شيخ العرب حمل ، وكل من كسر باب أو هدم حائط أو سياج كان عليه إلى شيخ العرب حمل ، وكل من قطع حبل الدوار كان عليه إلى شيخ العرب حمل ، وكل من حرق باب الدير كان عليه إلى شيخ العرب حمل ، وكل من رجم راهباً فى الدوار أما فى مكان غيره كان عليه القيام لشيخ العرب بخمسة دنانير ذهب ، ومن أخذ من الدير ماعونا (١) ولم يرده إليه كان عليه إلى شيخ العرب حمل ، وكل من عارض أحداً من الصبيان ومنعهم من قضا حوائج الدير كان عليه إلى شيخ العربان حمل ، وإذا توجهوا الرهبان إلى حلد زيتونهم وكرومهم من العنب وغيره من انقواكى ورافقهم أحداً من العربان يكون عليه إلى شيخ العرب حمل وأن الرهبان يشيلوا حولهم أن يختارون هم وأرادوه ومن حمل للرهبان حملاً ونقص منه شيئاً كان عليه قيمة ذلك الرتبة ديناران مائة ذلك ويكون عليه زله إلى شيخ العرب ، وأنهم يعارضون الرهبان المقيمين بدير انطور ومن عارضهم وأخذ منهم شيئاً قيمته درهم الفرد كان عليه لشيخ العرب حمل ، وكل من عارض دواب أهل الدير والرهبان إذا توجهوا إلى المفرح حملين أم فارغين كان عليه إلى شيخ العرب وكل من دخل بين الصبيان وبين الرهبان فى خلاص حقوقهم يكون عليه لشيخ العرب حمل ، ولا يعارضون صبيانهم المتسبين إذا حضروا يبيعوا على جماعة الرهبان من فاران

(١) وعاء .

وغيره ومن يعارضهم يكون لشيخ العرب حمل والعريان لا يبيعون
 على الرهبان شيئاً من العنب ولا من غيره بالعصب وكل من أغضهم
 كان عليه إلى شيخ العرب حمل .. وليس إلى أحداً من العريان
 المذكورين وغيرهم على الرهبان شيئاً (١) من الأكل سواء نصف
 القدح والملح المعلوم ولا غير ولا يطلب إلى أبوه ولا إلى ابنة
 ولا لرفيقه ولا إلى أخيه ولا يتمول ما أخذت البارة ، ولا يطلب
 إلى ثانی يوم عيشه بل كل من حضر تحت الدوار ياخذ عيشه
 ويروح إلى مكانه ، وكل من خالف ذلك يكون عليه لشيخ
 العرب حمل ولا أحداً يطلب من الراهب قرضه درهم الفرد
 ولا قمع ولا غيره ، وكل من طلب عليه لشيخ العرب حمل ،
 وكل من طلب من الراهب خيراً انكان (ان كان) في الدير
 أما في الطور أو ينام في الدير أما في المطوش الكناين في بندر
 الطور كان عليه إلى شيخ العرب حمل ، والذي يطلب من الراهب
 عرق (خمر) يكتبوه ويشهدوا عليه ويرسلوا زلته لشيخ العرب
 لأجل أن أجابيد العرب ما يرضوا أن البدوي يدور من الراهب
 عرق ، ولا أحد يطلب من الراهب فراشاً ولا غطاء ولا يعارضون
 حلة كافية ، وكل من عارضه كان عليه إلى شيخ العرب حمل ،
 وكل من طلب من الراهب طبيخ أو يدام كان عليه إلى شيخ العرب
 حمل ، ومتى قتل أحداً من المسلمين والنصارى أو الرهبان والمترددین
 إليه أعنى إلى الدير كان عليهم احضار الجاني والقيام بلجة ديوان
 النخيرة الشريفة ألف دينار ذهباً سلطانياً حسبما ألزموا أنفسهم
 بذلك التزاماً شرعياً ، وكل من سب على راهب مسكين كان
 عليه لشيخ العرب حمل وأنه إذا عمل أحداً من العريان زله
 وكان حاضره أحداً وما يرضى يشهد عليه بمحضر البدوي الذي
 كان حاضر ويحلف أنه ما نظر شاي (شيئاً) والتغير الذي ما يرضى
 يحلف البدوي إلى برشوة يكون طالع الغفرة مثل ما صار الشرط
 قدام شيخ العرب والعرب الحاضرين .. وإذا استجار أحداً من

(١) شيئاً .

الرهبان بشخص من العربان وحصل له الضرر يكون على البدوى
المستجار اليه خمسة جمال لشيخ العرب : وأنه متى قبض أحداً
من الحكام على أحداً من العربان ممن يحصل منه الجريمة
أو اذاً (١) أو تشويش على الدير المذكور أو على رهبانه المقيمين به
والمترددين اليه من زوار المسلمين والنصارى ، وحبس بسبب
ذلك ومات في الحبس ليس لهم على الرهبان طلب وأن وضع
شيخ العرب يده على حمل أو غيره أو يأخذ منهم شيئا بسبب الجريمة
فلا يلزم الراهب شيئا من ذلك وإذا حصل منهم أو من غيرهم
جريمة في حق راهب أو غيره من زوار المسلمين والنصارى
واستغاث بأحداً من العربان ولم يغته ويثور معه ويسعفه
على خلاصه ، أو لم يقبض الجاني ويحضر به إلى الحكام يقوم
بما يلزمه لمن بقى عليه بما فعله معه أو أخذ منهم شيئا أقل أو أكثر من
ماله وصلب حاله ومتى تواطوا (٢) على قتل أحد من الرهبان أو السوا (٣)
على قتله ولم يعلم به إلى شيخ العرب والحكام يقوم بما يلزمه كان
عليهم لجهة ديوان النخبة الشريفة بألف دينار من الذهب
الموصوف حسبما أئتمروا أنفسهم بذلك ، ولا يدخلون بولد أمرد
إلى الدير وكل من دخل عليه لشيخ العرب حمل ، وكل من خزن
في الدير أو في المطوش الكاين في بندر الطور خزين أما وداعه
كان عليه لشيخ العرب حمل ، وكل من دخل يوم الجمعة ليصلي
في الدير وما يطلع بعد الصلاة كان عليه إلى شيخ العرب
حمل ولا عليهم عليق لا لحيل ولا لحمال ولا لركاب ولا لحمير ،
وكل من يطلب ذلك يكون إلى شيخ العرب حمل ، ويوم أن
يحضر القفل (٤) من مصر المحروسة أما من الطور لا يدخل معه أحداً

-
- (١) أنى .
(٢) تواطوا .
(٣) تأمروا .
(٤) القوافل .

من الجماله الذين جابوا القفل ، وكل من دخل يكون عليه
إلى شيخ العرب حمل ويكون أكلهم خارج من الدير المذكور ،
وأن الراهب الذي في مصر أول ما يكون عنده قافلة طالعة إلى
الدير يعمل مقدم القافلة الذي يريده الراهب وأجاويد العرب
مثل ما شهد سليم الشراري قدام شيخ العرب والعرب الحاضرين
الشوره الذي صارت في زمان شيخ العرب حسن ابن الحاج
على العابدي، وكل من خالف ذلك انكان(١) بدوى ياخذ شيخ
العرب حمله وانكان غفير الدير يكون طائع من الغفره ويحط
شيخ العرب عواضه الذي يريده ، وكل من طلب من الأقلوم
الذي في الدير . أما في المطوش الكاين في الطور قربه . . .

وثيقة رقم ٢٠٢ بتاريخ ٥ جمادى الأولى سنة ١٠٨٩ (٢٥ يونيو ١٦٧٨)
توضح الأجر الذي كان يتقاضاه البدو (الخفراء) من الدير نظير خدماتهم
أياه .

« .. وحينئذ تبرعوا الرهبان المذكورين لغفرات الكرم (١) الثلاث
أن لهم في كل يوم ثلاث رغفان خبز صلبة ،
ولهم من عيش الراهب باطية طيخ وقت الغدا ولهم أيضاً في
العصر قلدح ونصف دقيق ونصف قلدح عدس وإذا لم يوجد عدس
ياخذوا عوضه قمح أو دقيق أما فول وفنجان زيت وإذا لم يوجد
زيت فيأخذوا عوضه سمن وأيضاً معلومهم في كل سنة ثلاث
وبيات تمر واحدة جامعي واحدة مروى واحد أصفر وثلاث
تين بلح واحد جامعي واحد مروى واحد أصفر وأيضاً تبرعوا
الرهبان المذكورين إلى غفرات الكرم الثلاثة من التمر كل سنة
عوضاً عن الحياثة ورقى النخل وغيره ثلاث وبيات تمر جامعي
وثلاث وبيات مروى وثلاث وبيات أصفره

(١) توجد هذه التيسيتي الثلاث بالبحرين وبوادي فارس وبساحل الطور .

وثيقة رقم ٢١٠ بتاريخ جمادى الأولى ١١٠٤ (٦ يناير ١٦٩٣) تنظم
المعاملات بين الرهبان والبدو .

« .. والعربان جميعهم اتفوا وحضروا في بيت سلام
أبو دعاس من عرب حضرة وحفروا ودفنوا وتحالفوا ودخلوا
تحت عمامة وصاروا رجل واحد ، الرجل يسد بالرجل ، والمره
تسد بالمره ، والبعير يسد بالبعير ، على أن كل بدوى الذى
يجى منه نكد على غير الطريقة للدير ورهبانه ، كل العربان
يثوروا عليه ، والذى يتعقب عنه خاين متبرى الله منه . وغفرات
الدير والعربان حضروا إلى مصر المحروسة وطالعوا رهبان
وأخذوهم إلى الدير يقدوا دمه في وسط الدير أول يوم آخر
يوم وذلك برضا كل العربان ولا عنهم طعمه ولا أكل ولا شرب
ولا شيء غيره حله كافية .. والذى يكون له حق يطلب حقه
بحضرة الأجويد وينظروا الأجويد ان كان له حق عند الراهب
يخلصوا له حقه ... »

وثيقة رقم ١٧٠ بتاريخ ٢٠ رجب سنة ١١٢٠ (٥ أكتوبر ١٧٠٨)
من ديوان مصر المحروسة إلى المحافظين والحارسين أعانت قلعة الطور ..
بشأن حماية سدنة الجامع الموجود بداخل الدير .

« أصدر هذا البيورلدى (١) الكريم والأمر الفخيم من ديوان
مصر المحروسة إلى قدوة المحافظين والحارسين أعانت قلعة الطور
وكتخداية وسائر أعيانه وأنفاره وفقهم الله للصواب نعلمهم
بأن رهبان دير طور سينا أعرضوا لحضرتنا مضمونه من قديم
الزمان ومن زمن حضرت سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى
عنه ورضى عنا من داخل الدير المذكور جامع شريف وأئمة
ومؤذنيه وسائر أرباب شعابره جاربين وموجودين بموجب
الراءة الشريفة السلطانية وحجة شرعية متصرفين له ولكن فى هذا
الآن بعض جماعة ليس لهم تعلق به بطريق الضرر فضولاً قد
تعرضوا لخدّام الجامع المذكور وللرهبان المذكورين ظلماً
وعدواناً وحين أعرضوا أحرامهم لحضرتنا قد فوضنا أمرهم
إلى حضرت مولانا قاضى عسكر أفندى مصر المحروسة ، فبموجب
أعلامه الشريفة من الرهبان المذكورين وهما نعمان وكسارى
أبرزوا من أيديهم بتاريخ سنة تسعمائة اثنين وتسعين قطعة فرمان
وغير ذلك مؤرخة بتاريخ سنة تسعمائة واحد وتسعين صورت
فرمان آخر وأن مضمونها رهبان جبل طور سينا وكنائسهم
طائفة أهل عرف لأجل جلب المال وأخذهم لم يتعرض لهم أحداً
بخلاف الشرع الشريف ومغذير لأحكام الشريعة فلاجل ذلك
قد حرر هذا البيورلدى من طرفنا وأرسل اليكم فحال وصوله
أمرناكم بالجراء هذا الأمر الشريف ولم أحداً يتعرض لخدّام
الجامع المذكور ولا للرهبان المذكورين . وفيها بعد لا تدعوا
أحداً يتعرض لهم بخلاف الشرع ولم تحوجوا لأصدار بيورلدى

(١) مرسوم سلطاني .

ثانياً في شأن ذلك ويسجل هذا البيورلدى في دفاتر القلعة في سجلات ويعطى لم حجة شرعية وينى بأبيهم تمسكاً والحذر ثم الحذر من المخالفة والعناد والكف الكريم والمخاتم القويم عليها في ٢ رجب سنة ١١٢٠ هـ

وثيقة رقم ١٧٩ بتاريخ ١١ جمادى الأولى سنة ١٢٣٢ هـ (٢٩ مارس
سنة ١٨١٦) من ديوان مصر إلى عبد الله أغا محافظ بندر السويس بشأن
حماية الدير ورهبانه .

« من خصوص الرهبان القاطنين بدير جبل الطور الطابعين
لدينا المحميين في ظل السلطنة العلية بالأسن والأمان وهم من قديم
مقربين وصاروا بسحاب الأمن متمكين ، فيلزم لهم الأسن
مع كامل الراحة والامتراحة في محل اقامتهم بجبل سيدنا موسى
عليه السلام وفي ديرهم المختص بكنتم بجبل الطور لا أحد
يعارضهم ويكدر عليهم من عربان الطور .. »

وثيقة رقم ١٧١ بتاريخ سنة ١١٨٦ هـ (١٧٧٣/٢) فرمان من ديوان
مصر بشأن ضمان نقل الغلال إلى الدير

صدر هذا فرمان الشريف من ديوان مصر المحروسة
دامت له المعالي أن حضروا إلى الديوان العالي جماعة من الرهبان
بالجوانية المعروفين بطور سينا وبأيديهم خطوط شريف
سلطانية وسندات منيفه الديوانية من أمرى (أمراء) مصر
المحروسة يعرب مضمونه ويوضح مكنونه أن شيل الغلال المتوجه
إلى الطور بالأجرة من مصر إلى الدير الكينة بالطور بأن شيلهم
على العربان المشهورين بها ووقع ما بينهم عهد قديمة وشروط
وتوافق بليغة من قديم الزمان ما بين الفريقين ، وإذا حصل عجز
أو نقصان في الغلة أو خلقة في المشيل بسجن العربان في سجن
الجوانية حكم القوانين السابقة عليه كتخداى العرب والمقدم
وأن كان لم يوجد شيء في السداد يؤخذ عليهم وسبقه (١) إلى حين
ما يعلق في سداده ومنع التعرض والامسا (الاساءة) من طرف
العربان إلى الرهبان من جميع اليلدات . فبمقتضى ذلك التمسوا
من هذا فرمان الشريف الصادر من ديوان مصر المحروسة
فبعد وصوله يكون العمل حكم ما سطر وشرح أعلاه وتمثلوا
به امثالا . والحذر ثم الحذر من المخالفة والكيف الكريم والختم
الفخيم عليهما الاعتماد .

(١) وثيقة .

وثيقة رقم ١٧٧ بتاريخ جمادى سنة ١٢٢٨ (مايو - يونيو سنة ١٨١٣) من ديوان مصر إلى مشايخ العربان بشأن تنظيم المعاملات بين الرهبان والبدو .

« صدر المرسوم الشريف المطاع الواجب القبول والتشريف والاتباع من ديوان مصر المحروسة خطاباً إلى مشايخ عربان العوارمة وأولاد سعيد والعلقات والجبالية بجبل طور سيناء بوجه العموم تحيطون علماً أن الرهبان القاطنين بدير طور سيناء جبل المناجاة لسيدنا موسى عليه التحية أتوا إلينا ويبدعهم عهود شريفة نبوية بالوصايات الكاملة والحمايات الشاملة لهم من طرف الخلفاء الراشدين وسائر الفضلاء والسلاطين يؤكد بعضها بعضاً أن الرهبان حين يطلعون الجبل يدعون الله كما هي عادتهم القديمة أو يخرجون إلى كرومهم ليقلحوهم أن لا أحد يعارضهم ولا يقارشمهم (١) من العربان والجبالية وأن حضر لهم زوار سوا كانوا أهل اسلام أو نصارى أن كانوا بالجبل أو تحت الدير فلا أحد يعارضهم ويقارشمهم من العربان المذكورين ، والشرط الثاني أن كامل الذخيرة الذي يشيلوها من مصر ويقبضوا كراها (٢) من هذا الطرف لأجل نقلها في الدير فلا يردوها لا بالسويس ولا بالطريق ولم أحد يعارضهم تحت الدوار وأن فعلوا خلاف فيكونوا ملزومين بدفع ثمن الشيء وبأجرته . والشرط الثالث أن لا يلتصقوا (٣) تحت الديرهم ونسأهم وأولادهم ويطلبون ما كلاً (٤) ثلاثة مرات بالنهار كما اعتادوا بل يكونوا مستوطنين في الدير بالجوانية بمصر حسب الوقت . والشرط الرابع أن لا أحد من العربان والجبالية يتمرد أن يرموا باروده في الدير لجل راحت

(١) يناوشهم .

(٢) أجراها .

(٣) يجتمعوا .

(٤) ما كلاً .

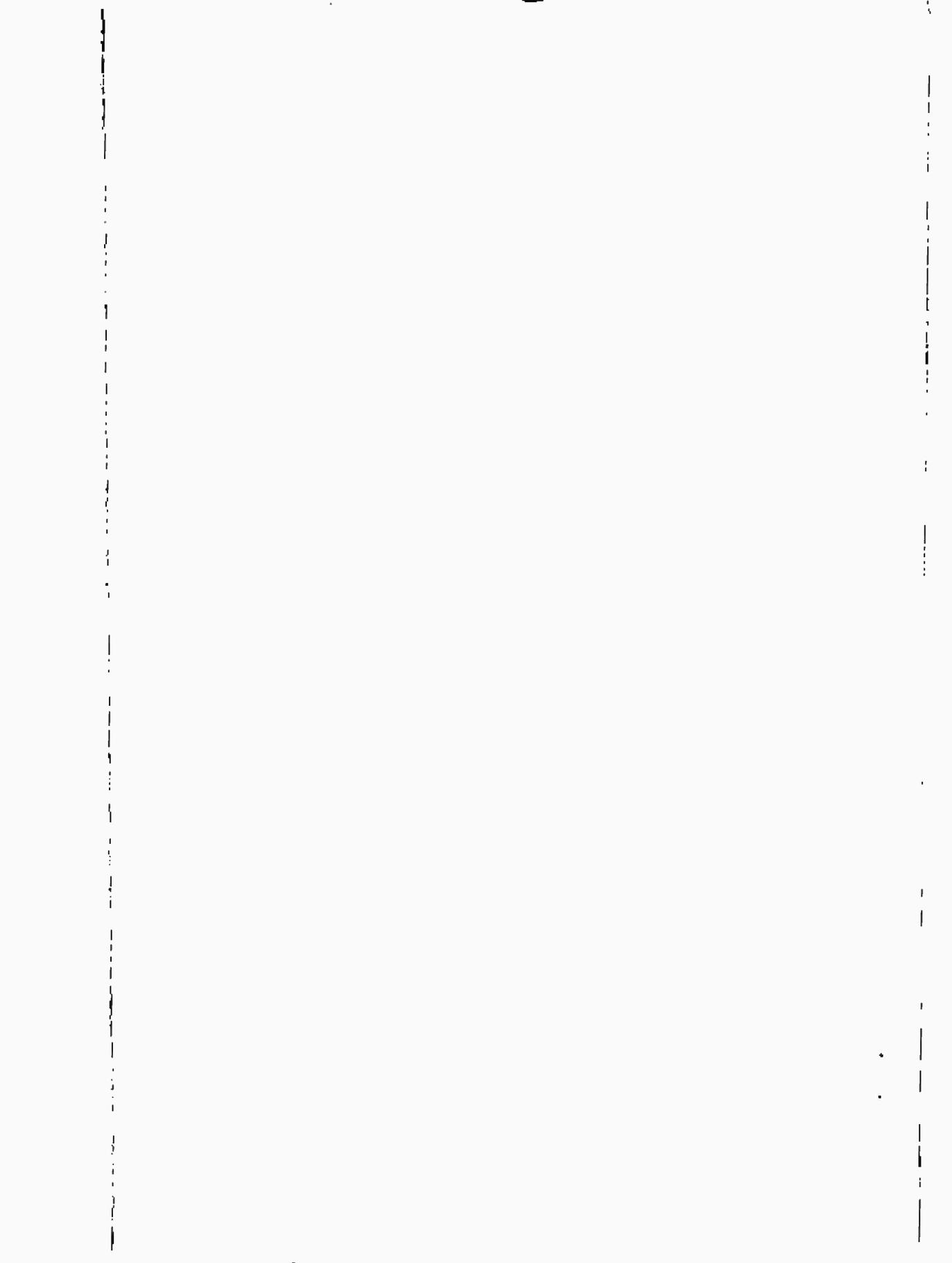
الرهبان الموجودين به . والشرط الخامس أن لا أحد منهم يحصل منه أذى أو أذى على الكروم الذي من داخل وخارج ولا يغيرهم ولا يأكلون أثمارهم . والشرط السادس أن لا يطلبوا من الرهبان شي فوق قدرتهم غضباً أن كانوا فوق بالدير أو بمصر فقط على قدر قوت الرهبان ، والشرط السابع أن لا أحد يجب أحد غريب للدير يأكل ويشرب دائماً غضباً ولا لهم مقارشة في تدبير الدير ولا لهم طلب أن ينزلوا راحياً ويطلعوا غيرهم بشورهم حكم الشروط والعهود والأوامر السلطانية ، فعندما يصير معلومكم حياً تحفظوا وتعملوا بمقتضاها وكل من خالف هذه الشروط ويحصل منه عدم امتثال في شيء منها فلا يكون له جواب لكل ثوب بما يستحق بالضرر والتعاقب فعليكم بذلك الامتثال والسمع والطاعة ولا تخالفوه ويكون العمل مضمون هذا المرسوم ومقتضاه أعلموه واعتمدوه غاية الاعتقاد . »

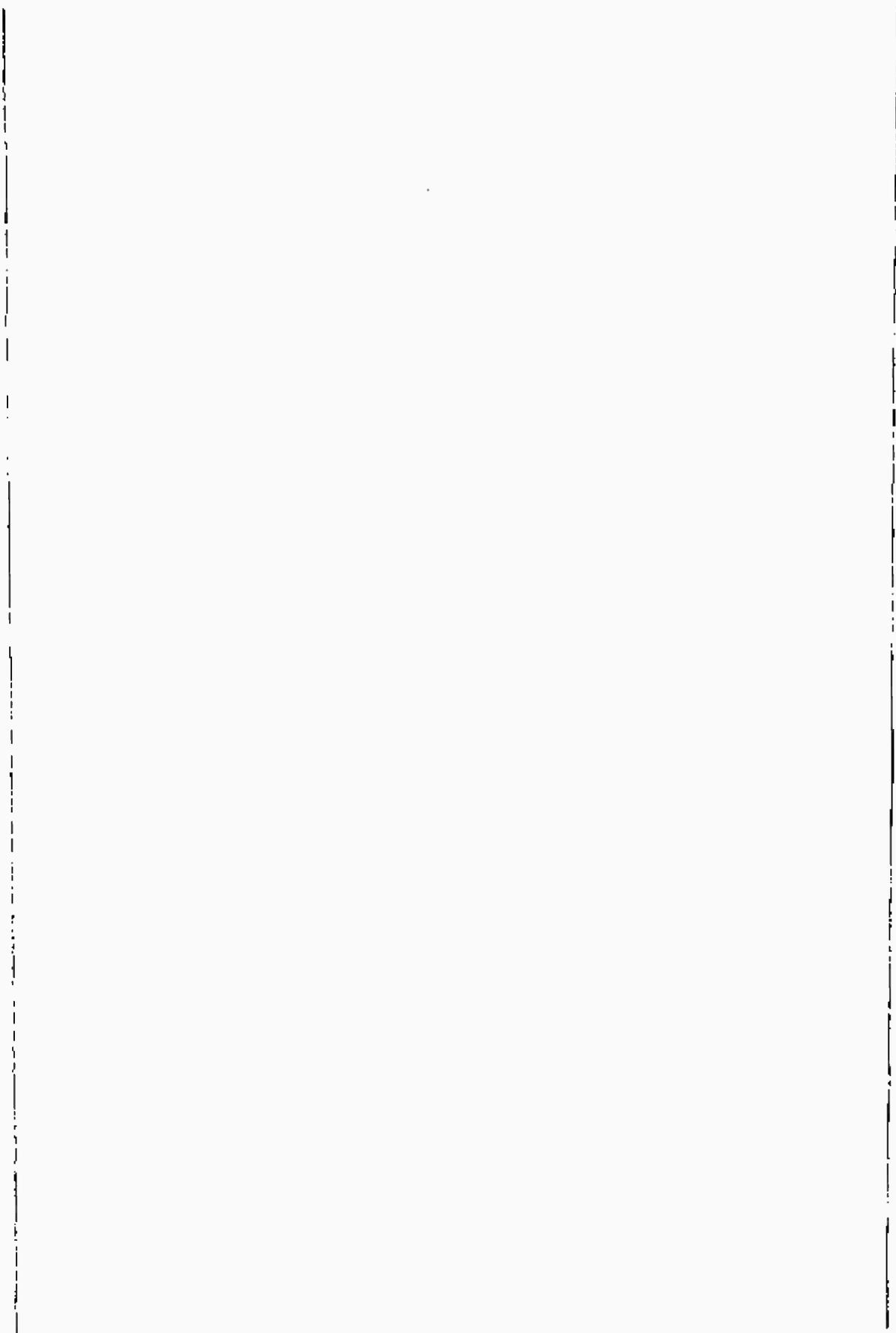
وثيقة رقم ٢٢٢ بدون تاريخ توضح الخدمات التي يقوم بها الدير .

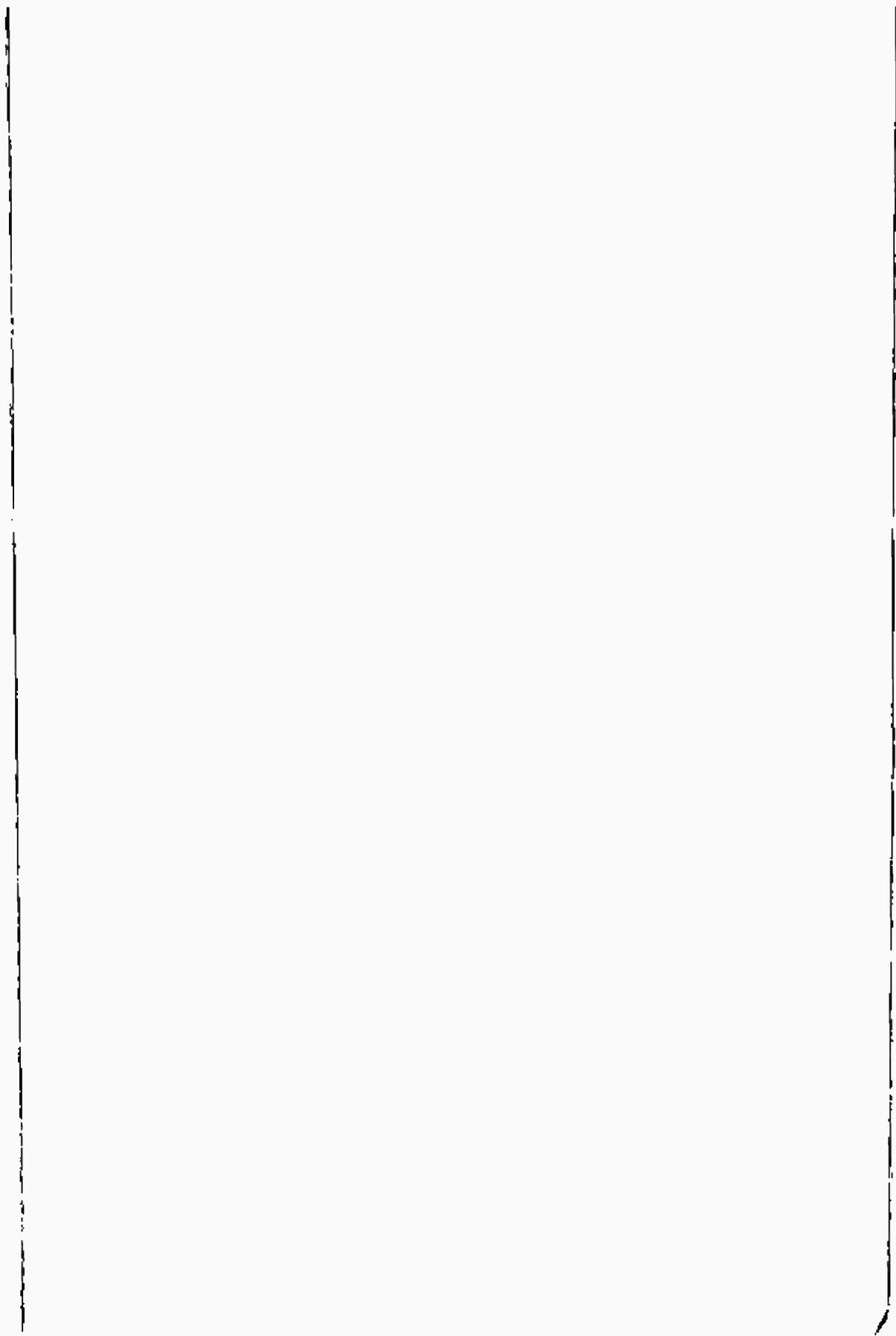
• .. ليشهد كلا من الحاضرين ومن يكتب عنه بإذنه وبحضوره من القاطنين بحبل المتأجاة بيدنا موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام وعلى ساير الأنبياء والمرسلين والواردين من الأقطار الحجازية وسائر الزوار من المسلمين لا يشلون فيها ولا يرتابون بانهم غزيرين يدي الله موقوفون وعن شهادتهم يسألون بأن هذا الدير في طريق منقطعة وحيات ناس كثير من المسلمين عليه ويطعم الفقراء والمساكين ويكسى المرأة والمهوفين من حرب الحجاز وغيرهم وهو نفع كثير للمسلمين ويساعد كل ملهوف ويضيف الغرباء والمترددين والمقطعين من حرب الحجاز ويظمن كل حزين وخائف وجيعان وعريان وهو رد لجميع المسلمين وأن متا (١) ما خرب هذا الدير أضر بحال الناس كلهم فحرب العربان ونهج الصبيان وترحل النصرارة وأهل البلد وأصحاب الادراك ويضير ذلك ضرر وخراب هذا الدير خليت البلد ويضير بذلك خوف عاصف من العربان العصاه على البندر وينقطع الطريق على المراكب وغيره ولا يعود عداله ولا أمان في البلاد كلها لكون الفقراء والمساكين والمترددين والزوار إذا راحوا الرهبان وخرب الدير أيس أحد يقم لكون أن المكان في أرض منقطعة وما لم عيشه الا من الدير وغصب عليهم بنشنتون في كل مكان من قلة الموجود وبالدير فقراً ومساكين من المسلمين وأن للدير المذكور أوقاف في الولاية السلطانية أدام الله ملك ماله وثبت قواعدها إلى يوم الدين يارب العالمين والوقوفات المذكورة في الشام المحروسة وما يليها في ولاية أفريديية وفي ولاية رودس وفي ولاية قبرص وجميع للولايات السلطانية ، وأنهم من قديم الزمان بوثائق شرعية على

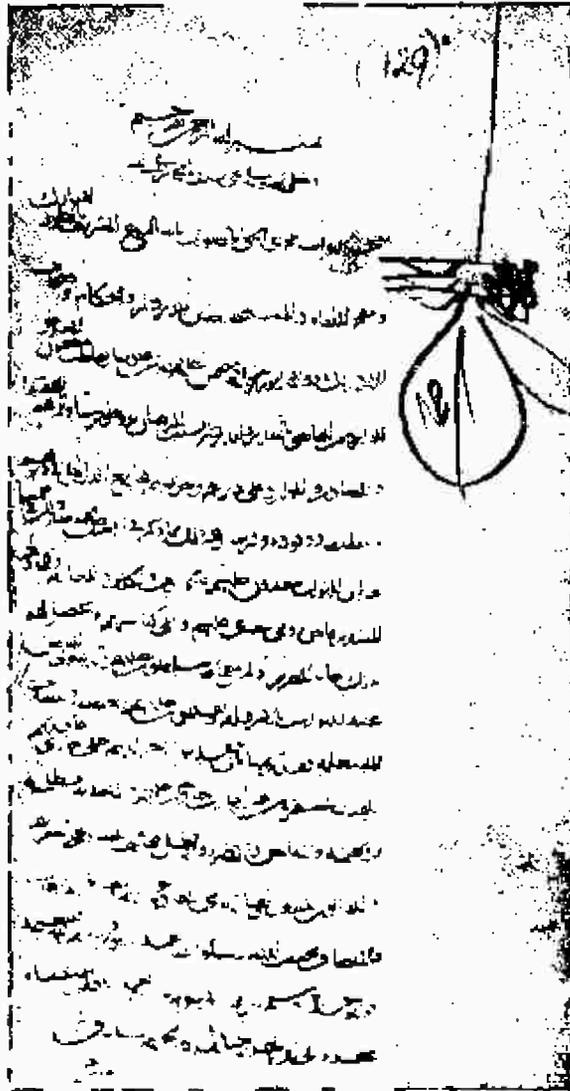
(١) من .

الدير المذكور وجميع ما يتحصل من الأوقاف في يد الرهبان
الناظرين على الأوقاف المذكورة كما شرح أعلاه ويصرفه
على خدمة الدير وعلى فقرا المسلمين والزوار والمنتقلين في
المسلمين والقاطنين والصادقين والواردين من المسلمين وغيرهم
من الصدقات العالية أعلاها الله تعالى برور للأمر الكريم العالی
أعلاه الله تعالى بعدم من يتعرض لأوقاف الدير المذكور دير
طور سینا على جاری عرايدهم السابقة بحيث أن يحصل بی
(بها) النفع لفقرا المسلمين وما تعملوا من خير تجدوه عند الله تعالى
أن الله سمیع مجیب .»

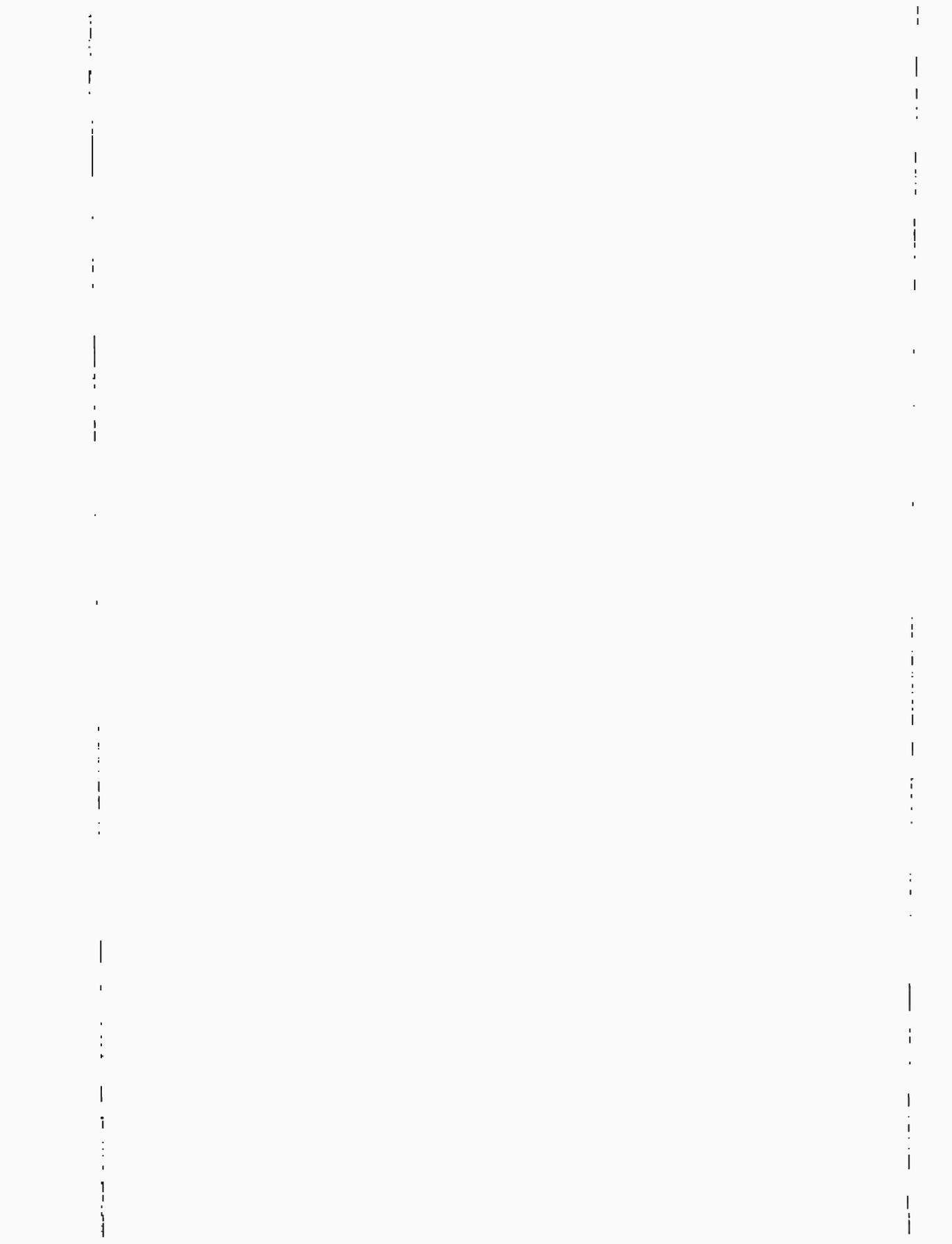


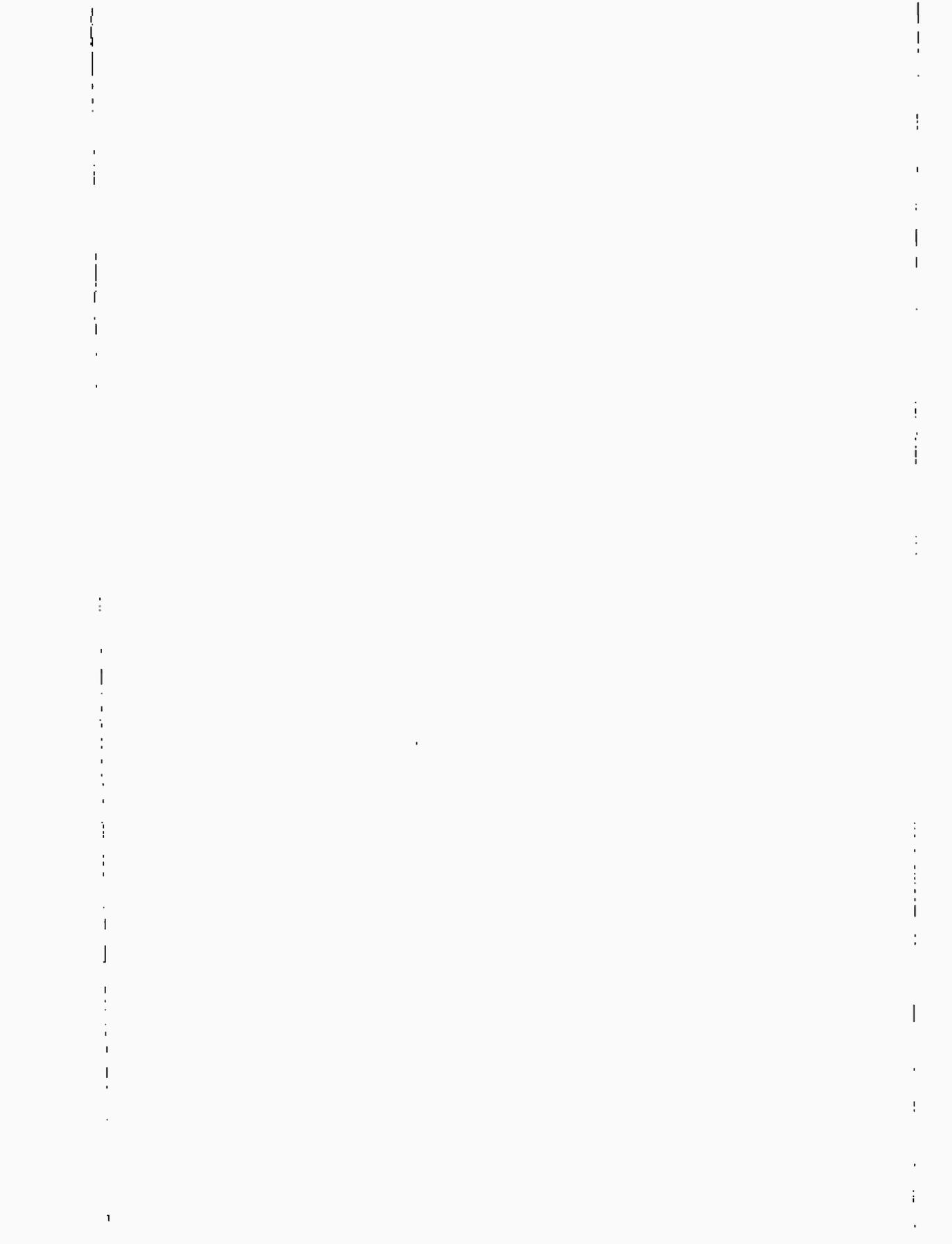


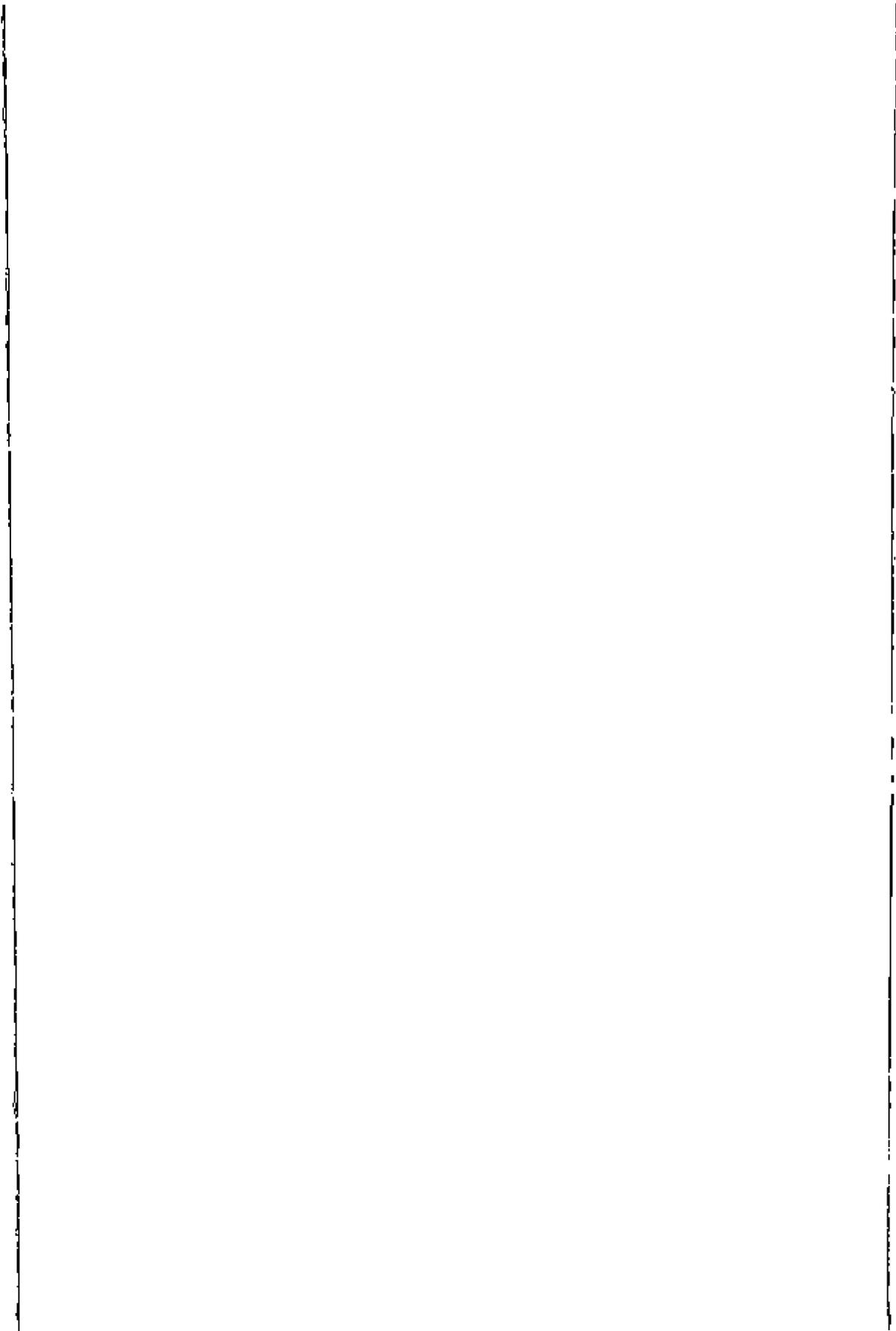


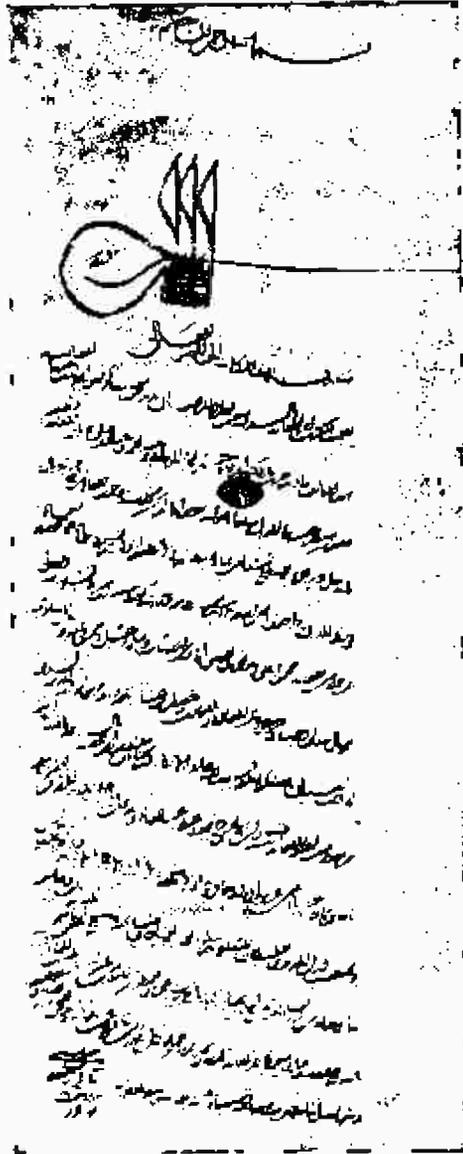


وثيقة رقم ١٢٩ مرسوم سلطانى الى الحاكم الشرعى للطور بمنح سكنى الاهال
 بادساكن التابعة بدمر اىلا بموانقه لزهيدان بتاريخ ١٠ رمضان سنة ٨٩٤ (٢٥)
 مارس سنة ١٥٢٤ م)



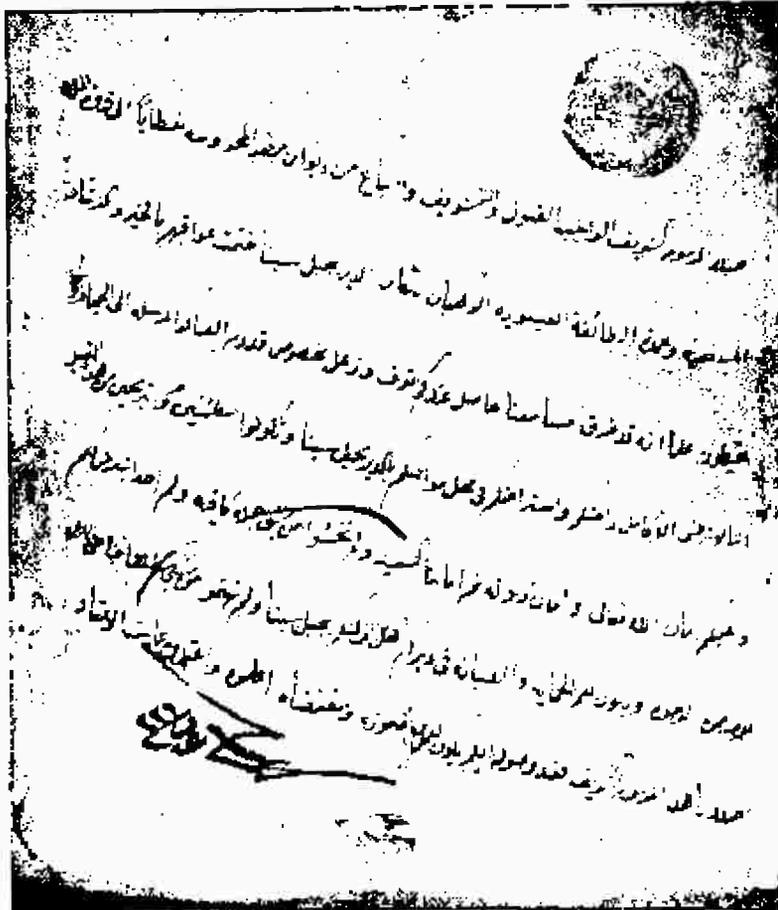






وثيقة رقم ٢٠٣ معاهدة بين مشايخ العرب و نبل الرومان بشأن تجسير اليهود القديمة الموقعة بينهم بتاريخ ٨ شوال سنة ١٠٩٠ (١٢ نوفمبر سنة ١٦٧٩)

1911



رسوم شريف من ديون مصر المحروسة إلى قنوة الطائفة المسيحية واعدة الطائفة المسيحية
 سكان الكيرجيل سبتا في جمادى سنة ١٢٢٨هـ (مايو - يونيو سنة ١٨١٢) بشأن طمأنة وهدى
 للهدى من وجود تقدمات لمصرية المدة لاحقاد الثورة نوهابية بشبه جزيرة سيناء.